تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بالطريقة البسيطة لنسبة العملة حالة ج.م.ع خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠١٩

1.أ.د. مصطفى كامل خليل [*]

2. ايمن أحمد على عبد الغفار [†]

3. دعاء محمد نمر على [‡]

مستخلص الدراسة

استهدفت الدراسة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، وتحديد اتجاهاته، باستخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة، والتعرف على وضعه مقارنة بغيرها الدول خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠١٩. وبنيت الدراسة على ثلاثة فروض. واعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي. وتوصلت الى العديد من النتائج، من أهمها: ان المتوسط العام لحجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣٣,٠١% لفترة الدراسة. وان الزيادة فى نمو حجم الاقتصاد غير الرسمى بدأت طفيفة خلال الاعوام ما قبل ٢٠١٠، ثم أخذت وتيرة النمو فى التزايد الكبير من عام الى آخر بعد ذلك ، بدءا من ٢٠١٣، حتى وصلت ذروتها فى ٢٠١٩، بنسبة زيادة ٤٩٤,٩٧% مقارنة بعام ٢٠١٠. كما تبين ان نسبة الاقتصاد غير الرسمى، تعد مرتفعة جدا مقارنة بمثيلاتها من الدول الاجنبية وبعض الدول العربية. كما تم الكشفت عن اتفاق بين نتائج معظم الدراسات ونتائج الدراسة الحالية، على ان حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. يعد مرتفعا.

Abstract

The study aimed to estimating the size of the informal economy in the A.R.E., determining its trends, using the simple method of currency ratio, and identifying its status compared to other countries during 1996 - 2019.The study was built on three assumptions. It relied on the descriptive and analytical approaches. And it reached many results, which are: The general average of the size of the informal economy in the A.R.E. as a percentage of the gross domestic product amounted to 33.01%. The increase in the growth of the size of the informal economy began slightly during the years before 2010, then the pace of growth began to increase significantly from year to year after that, starting from 2013, until it reached its peak in 2019, with an increase of 494.97% compared to 2010.

It was also found that the proportion of the informal economy to the gross domestic product is very high compared to its counterparts from foreign countries and some Arab countries. It was also revealed that there is agreement between the results of most studies

[*] استاذ االقتصاد والمالية العامة،عميد كلية الحقوق– جامعة دمياط.

[†] استاذ االقتصاد والمالية العامة المساعد، وكيل كلية الحقوق لشئون التعليم وا لطالب- جامعة أسوان.

[‡] باحثة دكتوراة بقسم االقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق – جامعة أسوان.

and the results of the study, that the size of the informal economy in the A.R.E. It is considered high compared to many countries of the foreign world and some Arab countries.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

تناول الباحثون فى هذا المبحث كل من: مقدمة الدراسة، ومراجعة الدراسات السابقة، والمشكلة البحثية محل الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها وفروضها ومنهجيتها وأسلوبها وهيكلها (محتوياتها)، وذلك على النحو التالى:

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي *Economic Growth* من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها جميع دول العالم ، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد من مؤشرات رخائها. بالإضافة الى ان النمو الاقتصادي يعتبر المقياس الافضل لأداء الاقتصاد القومي. وحسب تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٢١، تعد مصر من ضمن عدد محدود من دول العالم، التى نجحت فى تحقيق معدل نمو اقتصادى ايجابى بنسبة ٣,٣% باجمالى ناتج محلى تجاوز ٤٠٨ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. وقال رئيس مجلس الوزراء المصرى، خلال فعاليات اطلاق ذات التقرير، انه اعتبارا من العام المالى الحالى، تستهدف الحكومة المصرية العودة وبقوة لمعدلات النمو الاقتصادى المرتفعة لتصل الى ٧% خلال السنوات الثلاثة القادمة.

وعلى الرغم من التحسن المتفرد المشار اليه في معدل النمو الاقتصادي بـ ج.م.ع. ، الا أنه لا يزال أقل من المأمول، ولا ينفي استمرار وجود العديد من التحديات التي تواجه تحقيقه، وهو ما يتطلب المضي قدما في طريق الاصلاح الاقتصادي. ومن أجل الاستمرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها في الفترة القادمة، يجب التغلب على التحديات التي تعوق انطلاق هذا النمو، وعلى رأسها الاقتصاد غير الرسمي *Unofficial Economic*، والتي تشير التقديرات الى انه يمثل حوالى٤٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالي بـ ج.م.ع. ، وبما يعادل ١,٧ تريليون جنيه مصري عام ٢٠١٥/٢٠١٦. ***(وليد ، ٢٠١٧: ١٦٥)***

ان أنشطة الاقتصاد غير الرسمى قد زادت بشكل ملحوظ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، نتيجة لغياب الجهات التى تتولى رقابة الانشطة الاقتصادية بالاسواق عن عملها، كالادارات المحلية، وشرطة المرافق، وغيرها من الاجهزة الرقابية المعنية بمنع مزاولة أى نشاط بدون ترخيص. بالاضافة الى تزايد الانفلات الأمنى– ان لم يكن انعدامه– فى تلك الفترة. فقد اثبتت دراسة ***(وليد، ٢٠١٧: ١٧)*** ان أعلى نسبة للاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى ج.م.ع كانت عام ٢٠١٤ بنسبة بلغت ١١٤,٠٩%، وهى نسبة تفوق الناتج المحلى الاجمالى (الاقتصاد الرسمى). كما انخفضت العمالة الرسمية بنسبة٥% فى القطاع الصناعى، ٨% فى قطاع التشييد والبناء، ١٥% فى

قطاع الخدمات، وذلك فى عام ٢٠١٣. وفى الوقت نفسه، زادت العمالة غير الرسمية بنسبة ٤٠% فى علم ٢٠١٢ وبنسبة ٤٥% فى عام ٢٠١٣. *(www.alwatanvoice.com)*

وقد استمر تصاعد أنشطة الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. حتى وقتنا الحالى. فطبقا لبيانات (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات التعداد الاقتصادى الخامس، ٢٠٢٠) بلغ عدد المنشآت الانتاجية فى القطاع الخاص غير الرسمى اثنان مليون منشأة انتاجية، مقابل ١,٧ مليون منشأة انتاجية بالقطاع الخاص الرسمى.

وفي ضوء ما سبق، يسعى المسؤولون بـ ج.م.ع. لضم اكبر قطاع من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، ضمن محاور برنامج الاصلاح الاقتصادي، حيث اثبتت الدراسات ان وجود الاقتصاد غير الرسمي يساهم في تشويه مؤشرات النمو الاقتصادي الفعلي، لاسيما اذا كان للاقتصاد غير الرسمي نصيب كبير من النشاط الاقتصادي كالحالة المصرية. *(Sorin, 2013 – Kattechka, 2014– Friedrich Schneider& Enste, 2000 –Wedderburvy ,2009)*

ولقد قامت الحكومة المصرية بالعديد من الاجراءات لتحقيق اقصى قدر من الدمج للاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الحكومية، من أهمها:

- تطوير المنظومة الضريبية وتوجيهها نحو استهداف التوسع للمجتمع الضريبي، وتلك تعد من المتطلبات اللازمة لمعالجة الاقتصاد غير الرسمي الناجم عن التهرب الضريبي. ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السيسى، في المؤتمر الوطني الخامس للشباب والمنعقد يوم ١٦ مايو٢٠١٨باعفاء قطاع الاقتصاد غير الرسمي من الضرائب لمدة ٥ سنوات، مقابل الانضمام للقطاع الرسمي.
- البدء في حصر الاقتصاد غير الرسمي لضمه للاقتصاد الرسمي، حيث بدأ العمل الميداني فى تجميع البيانات مطلع شهر اكتوبر ٢٠١٨ ، ولمدة ٦ أشهر انتهت في مارس ٢٠١٩ بتكلفة بلغت ٨٠ مليون جنيه، وقام بذلك العمل ١٠٠٠ باحث وموظف.(*مقابلة مع رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أغسطس ٢٠١٨)*
- تطوير الانظمة الحكومية وتبسيط اجراءاتها، مما ينتج عنه تسهيل اجراءات الحصول على تراخيص مزاولة الانشطة وخفض تكلفتها. واصلاح السياسات الاقتصادية، ذاك ان فشل تلك السياسات – من وجهة نظر الباحثين – يعد المساهم الرئيسي في النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي.*(Ahmed Magdy, 2019)*
- القيام بانشاء المجلس الاعلى للمدفوعات بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ لتحقيق الشمول المالي *Financial Inclusion* بإتاحة المنتجات والخدمات المالية لجميع المواطنين، وخاصة الفئات المهمشة منهم، بغرض دمج اكبر عدد منهم بالقطاع المصرفي، وخفض استخدام النقود خارج ذلك القطاع، من خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

- أنجز البرلمان فى ختام دور الانعقاد الرابع المنقضى فى نهاية شهر يوليو عام ٢٠١٩، قانون المحال العامة الجديد رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٩، والذى يعد من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، لأنه بداية دمج الاقتصاد غير الرسمى فى المنظومة الرسمية. حيث يهدف القانون إلى حل مشكلات تراخيص المحال العامة وتيسير إجراءات الترخيص، فى ظل أن ٨٠% من المحلات القائمة تعمل فى إطار غير قانونى.

ولقد تزايد اهتمام الباحثين وتنوعت اهتماماتهم في كثير من دول العالم– وخصوصا المتقدم منها– بإجراء دراسات مستفيضة حول العديد من المجالات المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى وبيان مسبباته وآثاره الاقتصادية. *وفي محاولة من الباحثين لاستكمال الجهود البحثية في هذا المجال، جاءت الدراسة الحالية لمحاولة تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، باستخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة (طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب /Cash Demand Deposits) كأحدى طرق المداخل النقدية، بغرض تشخيص تطور تلك الظاهرة محليا، ومقارنتها ببعض الدول العربية والاجنبية، واقتراح آليات التغلب عليها.*

أولا: مراجعة الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمى، واختلفت فيما بينها، من حيث الأهداف والفروض والمنهجية وطرق التقدير. ومن أهم هذه الدراسات، دراسة *(Frey & Hannemann, 1984)* والتى استهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفي لـ ١٧ دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٩٦٠– ١٩٧٨،. وأشارت النتائج إلى انه بلغ أقصاه في السويد بنسبة ١٣،٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وان الأعباء الضريبية تمثل المحدد الرئيس لنمو الاقتصاد الخفي.

أما دراسة *(Guttmann, 1977)* فاستهدفت قياس حجم الاقتصاد الخفى فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٦، بأستخدام معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي يمثل١٠% على الأقل من الناتج القومي في الولايات المتحدة. وفى نفس السياق، جاءت دراسة *(Edgar Fiege, 1997)* مستهدفة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية ، باستخدام أسلوب المبادلات. وتعد هذه الدراسة من اوائل الدراسات التى استخدمت هذا الاسلوب فى تقدير حجم الاقتصاد الخفى. وتوصلت إلى أن الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ٢٨% من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٧٩.

وجاءت دراسة *(Tea Park, 1979)* لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة، باستخدام مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق للتقدير، بقياس الفروق غير المبررة بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي، وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية، توصلت الدراسة إلى ان تقديرات بيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب

التحليل الاقتصادي في عام ١٩٧٧، تتعدى تلك الخاصة بإدارة الضريبة ٤% من الناتج المحسوب. أما بالنسبة للسنوات السابقة فقد بلغت النسبة ٥،٥% لعام ١٩٦٨. ولو اعتبرنا ذلك انعكاسا للاقتصاد الخفي، فإن التقديرات تشير إلى أن حجم الاقتصاد الخفي قد انخفض.

واكدت دراسة *(Bagahwa & Naho, 1995)* والتى استهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفى قى تنزانيا عامى ١٩٦٠،١٩٨٠، باستخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، على إن الاقتصاد الخفي في تزايد، حيث بلغ ١٠% عام ١٩٦٠، ٢٠% عام ١٩٨٠. وان الاقتصاد الخفي يمثل مصدرا للرزق والدخول للكثير من الأفراد. وإن من الإسباب الرئيسة في ظهور الاقتصاد الخفي ما يتمثل في انخفاض مستوى الأجور الحقيقية، وتضاؤل فرص العمل الرسمية.

واستهدفت دراسة *(هيرناندو دي سوتو، ١٩٩٧)* دمج المشاريع غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمى فى البيرو. وساهمت دارسته– والتى تقوم على أساس أن دول العالم الثالث لديها ثروة وأرصدة طائلة لكنها غير موثقة بشكل يحولها إلى أرصدة حقيقية في يد الحائزين للأصول، وأنه من خلال نظام الملكية الرسمي يمكن تسجيل اندماج مؤسسات غير رسمية، وبالتالي تتحول إلى رأسمال منتج– في إدماج ٣٠٠ ألف مشروع صغير في اقتصاد البيرو الرسمي، مما نتج عنه خلق ٥٦٠٠٠٠ فرصة عمل رسمية، وتحصيل إيرادات ضريبة إضافية بلغت ٣٠٠ مليون دولار. وتقليص مدة تسجيل أى نشاط اقتصادى من ٣٠٠ يوم إلى أقل من يوم واحد.

اما دراسة *(Edgar Feige & Ivica, 2003)* فحاولت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في ٢٥ دولة تمر بمرحلة انتقالية، باستخدام أسلوب المبادلات. وتوصلت إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت لدول القوقاز بمتوسط ٤٠،٣%، في حين بلغت أقل قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فى دول البلطيق بمتوسط ١٧،٨%. وبلغ المتوسط العام للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول الدراسة ٣٥،٩%. كما توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في تزايد مستمر في جميع الدول محل الدراسة.

وجاءت دراسة *(جمال ابراهيم، ٢٠٠٥)* لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصرعن الفترة ١٩٦٦– ٢٠٠٠، وهى من الدراسات التي استخدمت نموذج متعدد الأسباب والمؤشرات. وتوصلت إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧٣،٩% عام ٢٠٠٠، في حين بلغت أقل قيمة ٢٥،٣% عام ١٩٧٢. وبلغ المتوسط العام للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن إجمالي فترة الدراسة ٤٨%. كما إن زيادة معدلات البطالة وضخامة اللوائح والإجراءات، يعدان سبباً مباشراً لزيادة حجم الاقتصاد الخفي. وان تراجع مستوى الأداء الاقتصادي في مصر معبراَ عنه بقيمة العملة المحلية، يفتح الباب أمام الأنشطة غير المشروعة، ومن ثم اتساع حجم الاقتصاد الخفي. واخيرا، فان حجم الاقتصاد الخفي ينمو كاتجاه عام.

وجاءت دراسة *(عاطف، ٢٠٠٥)* المرجعية لتقدير اقتصاد الظل وتأثيره على حصيلة الضرائب في مصر خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠، ومن ثم على الموازنة العامة، من خلال استخدام منهج الطلب على العملة لقياس ظاهرة اقتصاد الظل بدلالة الدخل غير المعلن خلال فترة الثمانيات. وتوصلت إلى وجود اقتصاد الظل بحجم كبير في مصر بلغ ٣٤%. كما تبين ان هناك آثار كبيرة ومتباينة على الموازنة العامة وصل إلى ٣٧,٤% من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي وجود علاقة طردية بين نمو اقتصاد الظل وتطور عجز الموازنة.

واستهدفت دراسة *(Zeljko, et al., 2006)* قياس حجم الاقتصاد الخفى فى كرواتيا من ١٩٩٨- ٢٠٠٢، بناء على أسلوب Eurostat. وتم التوصل الى ان حجم الاقتصاد الخفى يتراوح ما بين ١٧% فى عام ١٩٩٨، ١٥,٧% فى عام ١٩٩٩. غير انه زاد ببطىء ليصل الى ١٥,٦% فى عام ٢٠٠٣ من الناتج المحلى الاجمالى. وقد تبين ان حجم الاقتصاد الخفى بكرواتيا والمقدر بطرق قياس اخرى، كطريقتى المدخلات ونقاط الاقتصاد القياسى، قد بلغ ٣٣,٦% من الناتج المحلى الاجمالى خلال ٢٠٠٣. وترجع هذه الفجوة الى الطريقة المستخدمة بالدراسة.

أما دراسة *(ايهاب، ٢٠٠٧)* فقامت بقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر من ١٩٩٩- ٢٠٠٦، لتقديم صورة عن حجم هذه الظاهرة وتطورها محليا، وبيان الآثار المترتبة عليها والحلول المقترحة لها. وباستخدام نموذج المدخل المادي لاستهلاك الكهرباء، تبين ان حجم الاقتصاد غير الرسمي قد تراوح بين ٣٢% - ٣٩ % على التوالي. وتؤكد النتيجة أن نسبة الاقتصاد غير الرسمى مرتفعة نسبيا في مصر بالمقارنة مع الدول الأوروبية لاسيما ايطاليا، والتى بلغت نسبتها بها ١٧%.

وفى عام 2009 قام Friedrich Schneider بدراسة لتقدير حجم الاقتصاد السري لـ ٢٥ دولة، وتم استخدم نموذج المتغير الغامض(نموذج تعدد الأسباب والمؤشرات) لقياس الاقتصاد الخفي. وتوصلت إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت لدولة جورجيا بمتوسط ٦٨%، في حين كانت أقل قيمة لجمهورية سلوفاكيا بمتوسط ١٩%. وبلغ المتوسط العام للاقتصاد الخفي لجميع دول الدراسة ٣٨،١% عن ١٩٩٩، وارتفعت إلى ٤١% ٢٠٠٤، ولكنها انخفضت إلى ٣٩،٩ عام ٢٠٠٧م لازدهار الاقتصاد الرسمي. كما تبين إن الاقتصاد الخفي يأخذ في التزايد المستمر، وخاصة في المراحل الانتقالية لتلك الدول. وإن العبء الضريبي سبب رئيس لحدوث الاقتصاد الخفي. وقد لا يكون هناك اتجاه للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدول النامية، لأن الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي ينفق في الاقتصاد الرسمي، كما ان الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد الخفي، يكون لا وقت لديهم للقيام بالمظاهرات أو الوقفات الإحتجاجية.

وحاولت دراسة *(Wedderburn, 2009)* قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي فى دولة جامايكا، حيث يمثل الاقتصاد الخفي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي ٤٠%. وأكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي.

أما دراسة *(قارة ملاك، ٢٠٠٩)* فاستهدفت تناول تجارب بعض البلدان التى نجحت سياساتها فى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، وهى السنغال وتونس والمكسيك، مع الاشارة الى الوضعية العامة للاقتصاد الجزائرى. وتوصلت الدراسة الى ان الجزائر تعانى من تنامى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى. وان القطاعات غير الرسمية التى تعد الاكثر انتشارا فى الجزائر، هى : قطاع البناء والاشغال العمومة، وقطاع التجارة. وقد بلغ حجم الاقتصاد الخفى فى الجزائر كنسبة من الناتج الوطنى الخام ١٩% عام ١٩٨٨ ثم تدرج فى الزيادة حتى وصل ٣٤% عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الجزائر لمواجهة نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمى، لكنها تظل غير كافية، مقارنة بجهود الدول الاخرى، كتونس والسنغال والمكسيك.

وفى نفس السياق، استهدفت دراسة *(على بو دلال ، ٢٠١٠)* تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، واستخدمت طريقة الطلب على العملة. وتوصلت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي يبلغ ٣٠% من الناتج القومي. وأن الاقتصاد الخفي في توسع وانتشار مستمر، يعود الى جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية ، والغموض، والبيروقراطية الإدارية، وتساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات.

وهدفت دراسة *(هاجر، ٢٠١٠)* الى تقدير حجم الاقتصاد غير المنظم بالسودان ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وأسباب توجه العمالة للقطاع غير المنظم، وكذلك تحديد الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع. وتوصلت إلي أن القطاع غير المنظم يؤثر إيجابا في إجمالي الناتج المحلي. ومن خلال دراسة القطاع غير المنظم بمحلية كرري، تبين أنه كلما كان هناك نشاط إقتصادي وكلما زاد رأس المال، كلما زادت القيمه المضافه للقطاع غير المنظم.

وفى نفس السياق، جاءت دراسة *(نسرين، ٢٠١١)* مستهدفة التعريف الاقتصاد الخفي وأنواعه وتحليل اسباب نشؤه، وقياس تأثيره علي الحصيله الضريبية والتنمية والاستقرار الاقتصادي. إضافة إلي التعرف علي أبعاد الاقتصاد الخفي، وأثره علي إقتصاديات الدول النامية. وبينت النتائج إن كل من إرتفاع أسعار ضرائب الدخل والضمان الأجتماعي، وضعف معدلات العقوبة المرتبطة به، وإنخفاض إحتمال كشف عملية التهرب، تعد من الاسباب الرئيسة لنمو الاقتصاد الخفي في الدول النامية . وأظهرت نتائج الدراسة، أن عمليات غسيل الاموال تشكل نسبة عالية بين أنشطة الاقتصاد الخفي في الدول النامية، تتراوح مابين ٣٠- ٥٠%.

أما دراسة *(علي لطرش، ٢٠١١)* فحاولت معالجة كيفية محاسبة عناصر الإنتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر من ١٩٩٦– ٢٠٠٥. وتم الاعتماد على نموذج الاستهلاك الكهربائي، من أجل تقدير حجم الاقتصاد الموازي. وتوصلت إلى ان نشاطات القطاع غير الرسمي تشكل جزءا مهما من الاقتصاد الموازي، وعدم وجود نظام فعال لجمع البيانات وهو مشكل رئيسي في الاقتصاد الموازي. وان محاسبة الاقتصاد الموازي يشكل أحد أبرز التحديات في الدول النامية بصفة عامة، و بهذا يتم استخدام النمذجة الشاملة كحل بديل. واخيرا، قدر حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر بـ ٢٥ % خلال الفترة المذكورة.

واستهدفت دراسة *(حامد المطيري، ٢٠١٢)* تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠٠٩، باستخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. وتوصلت إلى أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٢% عام ٢٠٠٩ أي ما يقارب ٩٩،٨ مليار ريال سعودي، في حين بلغت أقل قيمة ٣،٢% عام ١٩٧٠. كما توصلت إلى إن الشريعة الإسلامية قد سبقت النظم والقوانين الوضعية في محاربة الاقتصاد الخفي. وإن الاقتصاد الخفي من أهم الأسباب التي تعرقل النمو الاقتصادي. كما إن التراخي في معالجة الاقتصاد الخفي، وانتشار البيروقراطية والروتين، أدى إلى انتشاره سريعا.

اما دراسة *(A.T.Kearner & Friedrich ,2013)* فاستهدفت تقدير حجم الاقتصاد الخفى خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣ ، لستة دول اوروبية، هى: المانيا، وايطاليا، وبولندا، ورومانيا، واسبانيا، وتركيا. وتم تقسيم الاقتصاد الخفى فى كل دولة الى ١٢ قطاع، تم اختيار ثلاثة منها فقط، تم تجزئتها الى ثلاثون قطاعا فرعيا. وقد تم قياس الاقتصادى الخفى بأستخدام أكثر من أسلوب. وقد استخدامت بيانات القطاعات الفرعية وتقديرات الباحثين للوصول الى التقديرات المطلوبة. كما استهدفت الدراسة تحديد دور المدفوعات الرقمية فى الاقتصاد الخفى. وقد تم التوصل الى ان نسبة الاقتصاد الخفى فى عام ٢٠١٣ بلغت ١٣% بالمانيا، ٢١,٣% بايطاليا، ٢٣% ببولندا،٢٨,٤ % برومانيا ، ١٨,٦% باسبانيا، ٢٦,٥% بتركيا. وبمتوسط ١٨,٥% بدول الاتحاد الاوروبى. كما تبين وجود تأثير معنوى للمدفوعات الرقمية على حجم الاقتصاد الخفى بالدول محل الدراسة.

وفى عام ٢٠١٣ تمت دراسة *(A.T.Kearney & Friedrich Schneider)* للتعرف على هيكل الاقتصاد الخفى فى ستة دول اوروبية، هى: المانيا وايطاليا وبولندا ورومانيا واسبانيا وتركيا، خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٣. كما استهدفت قياس حجم الاقتصاد الخفى، باستخدام النموذج متعدد الابعاد. واجريت الدراسة على ١٢ قطاع صناعى فى الدول الست المختارة. وتم الاعتماد على الاستقصاء فى جمع البيانات. وتوصلت الدراسة الى الانخفاض المستمر للاقتصاد الخفى طوال فترة الدراسة (من ٢٢,٤% عام ٢٠٠٣ الى ٥, ١٨% عام ٢٠١٣ كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى).

كما توصلت الدراسة الى ان صناعتى الخدمات الكهربائية والمالية يوجد بهما اقل اقتصاد خفى. وان زيادة كل من الشمول المصرفى، والدفع الالكترونى، يعملان على التقليل من حجم الاقتصاد الخفى، فزيادة الدفع الالكترونى ١٠% سنويا، يقلص من حجم الاقتصاد الخفى بمقدار اكبر من ٥%.

واستهدفت دراسة *(Sorin –Daniel ,2013)* تقدير حجم الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في رومانيا، خلال الفترة من١٩٩٠– ٢٠١٠.، وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي فى رومانيا. كما أن الأعباء الضريبية تمثل أهم العوامل المؤثرة على نمو الاقتصاد الخفي.

وحاولت دراسة *(مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ٢٠١٣)* تقدير حجم الاقتصاد الخفى فى ليبيا عام ٢٠٠٩، بالاعتماد على طرق القياس المباشرة بواسطة المسح بالعينة. وقد استخدمت قائمة استبيان مكونة من نموذجين: الاول للوحدات الاقتصادية، والثانى للعاملين. بالاضافة الى استخدام طريقة مقارنة الانفاق بالدخل العائلى، وطريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء). وتوصلت الى ان الاقتصاد الخفى بليبيا يشكل١٤,٢% من الناتج المحلى الاجمالى غير النفطى وفق معيار الانتاج، ونسبة ٣٠,٩% وفق معيار التسجيل. كما توصلت الى ان زيادة حجم الاقتصاد الخفى فى ليبيا عام ٢٠٠٩ يرجع الى كل من: الزيادة السكانية، وعدم العدالة فى توزيع الدخل، وكثافة القيود والتشريعات القانونية المتعلقة بالانشطة الاقتصادية، وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية.

وفى نفس السياق، جاءت دراسة *(عمر، وأنور، ٢٠١٣)* للتعرف على اقتصاد الظل فى ليبيا، من حيث: حجمه، واسبابه، والشرائح التى يضمها، ومؤشرات وجوده ، والمعالجات التى يمكن اتخاذها لتدارك حجم الظاهرة. واعتمدت الدراسة فى قياس الاقتصاد الخفى على الاساليب غير المباشرة ، فتم الاعتماد على التهرب الضريبى، والطلب على النقود، واحصائيات سوق العمل. وتبين وجود انشطة اقتصاد الظل ضمن الاقتصاد فى ليبيا. كما تبين ان قطاع التجارة والتجزئة يساهم فى اقتصاد الظل بنسبته ٥٥%، يليه قطاع الخدمات العامة بنسبة ١٦%، ثم الصناعات التحويلية بنسبة ١١%، ثم باعة الارصفة بنسبة ٣%.

أما دراسة *(رمضان، ٢٠١٣)* فاستهدفت التعرف على الاقتصاد غير الرسمى بمصر، لتحديد هل من المصلحة العامة ان يتم ادماجه بالقطاع الرسمى؟ وكيف يتحقق هذا الادماج ؟ وتوصلت الدراسة الى ان اكثر من مليون ونصف منشأة تعمل فى مصر بصورة غير رسمية، وتتمثل النسبة الغالبة من هذه المنشآت فى مؤسسات فردية، ويشكل الباعة الجائلون او من يعملون فى الشوارع، نسبة ملحوظة فى القطاع غير الرسمى. وتتعدد الاسباب الخاصة بنمو القطاع غير الرسمى، منها اسباب ترجع للدولة او للافراد او لطبيعة الاقتصاد.

وقامت *(ليلى المطيرى ،٢٠١٤)* بقياس الاقتصاد الخفي وتحديد أثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من١٩٧٠– ٢٠١٢، واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي، كما اعتمدت أيضاً على الاسلوب القياسي باستخدام السلسلة الزمنية في تقدير معلمات النموذج القياسي، من خلال برنامج Eviews 7. ونتج عن تقدير النموذج القياسي، معنوية العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، كما تبين أن العلاقة بينهما طردية.

واستهدفت دراسة *(محمود، ٢٠١٤)* التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمى بمصر، ورصد تطوره، والتعرف على خصائصه وأسباب انتشاره، وآثاره. هذا بالاضافة الى تقدير حجم القطاع غير الرسمى خلال الفترة من ١٩٩٢– ٢٠١٣، ونسبته الى الناتج المحلى، اعتمادا على الاسلوب غير المباشر وباستخدام المدخل النقدى. وتم الاعتماد على الاسلوب الوصفى التحليلى، واسلوب الاحصاء القياسى من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. وتوصلت الى ان متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر بلغ نحو ٦٥% من الناتج المحلى الاجمالى.

أما دراسة *(بورعدة، ٢٠١٤)* فتتمحور أهدافها حول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى الجزائر، والاسباب التى ادت الى اتساعه. واعتمدت الدراسة على اسلوب المقاربات النظرية والمقاربات التحليلية. وتوصلت الى حدة الاقتصاد غير الرسمى بالجزائر، بالرغم من قرارات محاربة الاسواق الموازية، الا انها لا تزال منتشرة، ويرجع ذلك لعدم تزويد العاملين فى الاطار غير الرسمى بالبديل المناسب لهم، وكذلك غياب ثقافة المواطنة لدى المسئوليين الجزائريين.

واستهدفت دراسة *(Mastercard Center, 2014)* قياس حجم اقتصاد الظل فى ثمانية دول من وسط وشمال اوروبا، وهى: البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، بولندا، صربيا، سولفيكا، وسولفينيا. وكذلك تحديد مدى تأثير المدفوعات الاليكترونية فى تخفيض اقتصاد الظل بالدول محل الدراسة. وقد تمت الدراسة بواسطة مركز Mastercard للنمو الشامل عام ٢٠١٤. وقد توصلت الى ان اجمالى حجم الاقتصاد الخفى عام ٢٠١٤ بلغ ١١,٣% من الناتج المحلى الاجمالى بالتشيك ، ٢٥,٥% بالبوسنة والهرسك. وكشفت عن ان حكومات الدول تحت الدراسة، فقدت ما بين ١,٦% – ٤,٢% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠١٤ ترجع لتأثير الاقتصاد الخفى. كما توصلت الى ان التشريعات التى سمحت للترويج للمدفوعات الالكترونية واحلالها محل المدفوعات النقدية، أدت الى تقليص حجم الاقتصاد الخفى، فتبين ان زيادة قيمة المدفوعات الالكترونية بنسبة ١٠٠% تؤدى الى تخفيض حجم الاقتصاد الخفى ما نسبته من ٣,٦% – ٣,٧% من الناتج المحلى الاجمالى.

أما دراسة *(معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧)* وهى دراسة جماعية ضمن خطة بحوث المعهد لعام ٢٠١٥/٢٠١٦، مكونة من ثمانية أبحاث، قام بها فريق بحثى مكون من عشرة اشخاص. خلصت الى: ان معظم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمصر تقع داخل الاقتصاد غير

الرسمى. كما توجد صعوبة فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى ، للافتقار للمعلومات الكافية عن هذا القطاع. وان المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر هى المسئولة بدرجة كبيرة عن نمو القطاع غير الرسمى. كما يوجد العديد من الاجراءات الداعمة التى يجب ان تقوم بها مجموعة من الجهات لدمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى. وانه من الممكن التعويل على المجتمع المدنى فى حفز القطاع غير الرسمى على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة. وهناك دور للشمول المالى فى دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى القطاع الرسمى.

وجاءات دراسة (*خالد الزايدي، ٢٠١٧*) مستهدفة بيان ما اذا كانت هناك علاقة توازن طويل الاجل بين حجم الاقتصاد الخفى ومحدداته النظرية فى ليبيا، بالاستناد الى البيانات الرسمية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزى ووزارة التخطيط والمالية وغيرها من الجهات الرسمية ، خلال الفترة من ١٩٦٢– ٢٠١٢. واستخدمت الدراسة الاسلوب القياسى، وقدمت نموذجا مكونا من معادلة واحدة تعكس حجم الاقتصاد الخفى فى ليبيا كمتغير تابع، وخمسة متغيرات تفسيرية، تعكس الضرائب والاجور والمرتبات والبطالة والقيود والتعقيدات الاحكومية، والانتاج السلعى. وقد تبين ان متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الاولى عدا متغير الانتاج السلعى. كما تبين ان بين متغيرات النموذج علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع.

وفى نفس السياق، قامت دراسة (*وليد، ٢٠١٧*) بتقدير حجم الاقتصاد الخفى فى ج.م.ع خلال الفترة من ١٩٨٠– ٢٠١٥، باستخدام طريقة نسبة العملة للودائع تحت الطلب لـ Gutmann, 1977، وطريقة الطلب على العملة لـ Tanzi, 1982، وطريقة المبادلات لـ Feige,1989. كما استهدفت قياس أثر الاقتصاد الخفى على النمو الاقتصادى. وتم تطوير نموذج قياسى قائم على المتغيرات المستقلة، المتمثلة فى: معدل نمو الاقتصاد الخفى، والتكوين الرأسمالى الثابت كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، ومعدل البطالة، ومعدل نمو الصادرات، والاستثمار الاجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، ومعدل التضخم. وبتقدير النموذج، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين التغير فى النمو الاقتصادى والتغير فى جميع ابعاد المتغيرات المستقلة، عدا العلاقة مع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة.

واستهدفت دراسة *(نجاة، ٢٠١٨)* التعرف على مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي بالجزائر. وتم إتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الرياضي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة، لإعطاء تقديرات كمية حول مؤشرات الاقتصاد الموازي وعلاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وبينت النتائج، أن وجود اقتصاد خفي منتج ومرن، أصبح أساسا لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي. كما اكدت النتائج على ان الاقتصاد الموازى يعد اقتصادا مرنا يستطيع التجاوب مع التحولات الاقتصادية، مما يجعل القضاء عليه مستحيلا، مما

يدفع صانعي السياسة الاقتصادية، لمحاولة ايجاد اكفئ سبل معالجته، وتقدير الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي المسموح به في الإقتصاد الوطني، والذي لا يشكل خطرا .

أما دراسة *(ماجد، ٢٠١٨)* فعملت على التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، وكذا التعرف على كيفية التعامل مع تلك الظاهرة، وتقييم الاجراءات والمبادرات الداعمة لتحويل المشروعات نحو الرسمية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى بطريقتيه الاستقرائية والاستباطية. وتوصلت الى انه رغم الجهود التى تبذل لدعم التحول نحو الاقتصاد الرسمى، الا ان الواقع يشير الى تخلى معظم الوحدات الاقتصادية عن الرسمية، مما أدى الى كبر حجم هذا القطاع وانتشاره، حيث بلغ حجمه نسبة تتراوح من ٤٠%- ٦٠% من حجم الوحدات الاقتصادية، وذلك بقيمة تريليون دولار فى عام ٢٠١٦، وتتركز فى المنشات الصغيرة والمتناهية الصغر.

وفى نفس السياق، جاءت دراسة *(ماجد ابو النجا، ٢٠١٨)* لبيان واقع الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، والتعرف على كيفية التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى ، وتقييم الاجراءات والمبادرات الداعمة لتحول المشروعات نحو الرسمية فى ممارسة النشاط الاقتصادى. وتوصلت الى ان الاقتصاد غير الرسمى يمثل كيانا ضخما فى بنية الاقتصاد المصرى. وتمكنت الدراسة من طرح رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، تنطلق من مواجهة التحديات الدافعة لممارسة النشاط خارج الاقتصاد الرسمى، وتهيئة البيئة الادارية والاقتصادية المحفزة على الانضمام للقطاع الرسمى.

وهدفت دراسة *(رضا، ومراد، ٢٠١٩)* إلى تسليط الضوء على حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال ١٩٧٠-٢٠١٧، باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان، خاصة وأن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي يتم تسوية جزء كبير منها باستعمال النقود السائلة. ووفقا لما تقتضيه الفرضية الأساسية لغوتمان، فقد اعتمد الباحثان على سنة الأساس ٢٠٠٧، ليتضح أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، لا تختلف كثيرا عن النسب المسجلة باعتماد طرق التقدير الأخرى. وقد بلغت هذه النسبة ما بين ٢٠ – ٣٠ % خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٧ باستثناء السنوات المجاورة لسنة الأساس.

وهدفت دراسة *(رشيدة، ٢٠١٩)* إلى البحث عن الآليات التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي في ولاية بسكرة الجزائر، من خلال دراسة أجريت على ٢١٠ مؤسسة اقتصادية غير رسمية. ولمعرفة تأثير آليات الإندماج، على مزايا الاندماج في الاقتصاد الرسمي، تم اختيار المنهج الكيفي في تحليل البيانات الكيفية، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الكمية عن الوحدات غير الرسمية. وتوصلت إلى أن قرار البقاء في الاقتصاد غير الرسمي من عدمه، يتأثر بعدة عوامل هي: حقوق الملكية الرسمية، والتكاليف والعوائد المترتبة عن ممارسة النشاط، ومكافحة الفساد الإداري. كما تبين ان اندماج الوحدات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

في الجزائر، يساهم في التمتع بمزايا في مجال النمو وتحسين العائد، وحقوق الملكية المحمية، والعمل تحت قوة القانون، والاستفادة من التغطية الاجتماعية وتدابير المرافقة.

واستهدفت دراسة *(سامى، ٢٠١٩)* تقدير حجم الإقتصاد الخفي في تونس خلال الفترة ١٩٨٩– ٢٠١٨، بالإعتماد على كل من المقاربة المباشرة التي تعتمد على المسوحات، والمقاربة غير المباشرة التي تعتمد على الإقتصاد القياسي. وأظهرت النتائج أن حصة النشاط الخفي في تزايد مستمر طوال الفترة من ١٩٨٩– ٢٠١٨. وبالنظر الى تطور حجم الإقتصاد الخفي، يمكن ملاحظة فترتين تمتد الآولى ما قبل ٢٠٠٥، حيث لم يتجاوز حجم هذا النشاط ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الفترة الثانية، فهي ما بعد ٢٠٠٥ حيث شهد النشاط الخفي نسقا تصاعديا وقفز من ٧,٢١ إلى ٣٤% سنة ٢٠١٠ ثم إلى ٣٩% سنة ٢٠١١. ومنذ سن ٢٠١٣ فقد شهد شبه تراجع في تطوره، فلم يتجاوز ٤٢% خلال الخمس سنوات الآخيرة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتبن اختلاف أهداف الدراسة الحالية عن الدراسات السبقة، حيث تم استخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة (طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب Cash/ Demand Deposits) كأحدى طرق المداخل النقدية، فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. كما تم تقديم استراتيجية تتضمن عدة آليات لدمج الاقتصاد غير الرسمى وما يترتب على ذلك من التقليل من آثاره السلبية. ومن ثم فإن الدراسة الحالية تعد اضافة Contribution الى المعرفة في هذا المجال.

ثانيا: المشكلة البحثية محل الدراسة

قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية *Exploratory study* نظرية وميدانية، من خلال الاطلاع على المراجع العلمية والدراسات والتقارير الصادرة من الجهات ذات الصلة، وكذلك اجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين بالاقتصاد المصري في المستويات المختلفة، وأصحاب الانشطة الاقتصادية غير المسجلة، وذلك خلال الفترة من منتصف يوليو وحتى نهاية اغسطس٢٠٢٠ ، تم من خلالها التوصل الى مجموعة من الظواهر *Phenomena* والنتائج المبدئية، تتمثل فى:

- يوجد القليل من الدراسات التى تعرضت لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، و يتسم معظمها بالقدم النسبى، كما لم يستخدم اى منها الطريقة البسيطة لنسبة العملة، كأحدى طرق المداخل النقدية المستخدمة فى التقدير.
- هناك اختلاف حول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ ج.م.ع ، ولكن الكل يجمع على أنها تشكل نسبة كبيرة، ويرجع ذلك– حسب ما اشار اليه معهد جورجيا للتكنولوجيا – الى انه على الرغم من جهود الباحثين في دراسة الظاهرة، الا انهم لم يستطيعوا التوصل الى تعريف موحد لها، او طريقة قياس واضحة للتعامل معها *(Tomas , 1999, 28)*.

- على الرغم من اختلاف الأرقام المطلقة للحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمى في ج.م.ع ، بين الدراسات المختلفة، والتى استخدمت العديد من الطرق، إلا أن معظم نتائجها تتفق في اتجاه التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمى نحو الزيادة خلال الفترات الزمنية المختلفة.
- ان ارتفاع نسبة العاملين بالانشطة الاقتصادية غير الرسمية فى ج.م.ع، أمر يرجع الى الازمات الاقتصادية التى مرت بها مصر، وفترات الانكماش الاقتصادى وما يتبعها من انخفاض دخول الافراد، واللجؤ الى الاقتصاد غير الرسمى كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية. بالاضافة الى برامج التصحيح الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، والتى فرضت على مصر من المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى.
- يعد ارتفاع العبء الضريبي أحد أهم الأسباب التي تؤدي دوراً رئيساً في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمى. وتمارس معدلاتها وأسعارها دوراً مهماً في التأثير في رغبة الأفراد في الاتجاه للأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب.

وانطلاقا مما أسفرت عنه الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية ، أمكن للباحثين تحديد مشكلة الدراسة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، خلال الفترة ١٩٩٦– ٢٠١٩ ، باستخدام طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب كأحدى طرق المداخل النقدية، وتحديد اتجاهاته عبر الزمن. وبتعبير آخر، فان مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على التساؤلات التالية:

١– ما تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. خلال الفترة من ١٩٩٦– ٢٠١٩ ؟

٢– ما اتجاهات تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. خلال الفترة السابقة ؟

٣– ما وضع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، مقارنة بغيرها من الدول ؟

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، وتحديد اتجاهاته عبر الزمن، باستخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة، والتعرف على وضعه مقارنة بغيرها من الدول. وكذلك تقديم مجموعة من التوصيات والدلالات *Implications* التي ستعمل على ضم الجزء الاكبر من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، ومن ثم تمكين متخذي القرارات الاقتصادية من وضع الخطط ورسم السياسات على أسس سليمة.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاضافات التي يتوقع أن تقدمها على المستويين العلمي والعملي، وذلك على النحو التالي:

١– *الأهمية العلمية:* تنبع أهمية الدراسة الحالية من سد الفجوة في الأدبيات البحثية المتاحة في موضوع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، حيث يوجد تباين في نتائج الدراسات التي تناولت

هذا الموضوع في البيئة العربية والبيئة الاجنبية. وأكدت العديد من الدراسات على أن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى يعد من الموضوعات التي يجب ان تلقى اهتماما أكبر من الباحثين المتخصصين، منعا لاطلاق التخمينات غير المبنية على اى اساس علمى، ولسد النقص الموجود فى المكتبة العربية. ومن ثم تعد هذه الدراسة امتدادا للدراسات التي تهتم بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم فانها تسهم في فتح المجال لدراسات مستقبلية، على ضوء النتائج التي توصلت اليها.

٢- *الأهمية العملية*: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها سوف تمكن من اعطاء تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع. وبالتالى المساهمة تدعيم الجهود الرامية الى ضم معظم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، وما ينتج عن ذلك من مزايا، أهمها : تمكين المسؤولون من وضع السياسات واتخاذ القرارات بناء على أسس وبيانات سليمة، ومن ثم تحسين المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها معدل النمو الاقتصادي.

خامسا: فروض الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة، والدراسة الاستطلاعية، وتحقيقا لأهداف الدراسة، فان الدراسة الحالية تقوم على ثلاثة فروض Hypotheses رئيسية، مؤداها:

١- يوجد ارتفاع في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠١٩، باستخدام طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة تجاه ضمه للاقتصاد الرسمى.

٢- تتجه التطورات في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، باستخدام طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، نحو الزيادة بصفة عامة خلال الفترات المختلفة للدراسة.

٣- فى ضوء نتائج الدراسات السابقة، التى قامت بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى العديد من الدول العربية والاجنبية خلال فترات زمنية مختلفة، يتبين وجود اتفاق بين نتائج معظم الدراسات، على ارتفاع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع مقارنة بتلك الدول.

سادسا: منهجية وأسلوب الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهجين الوصفي *Descriptive method* والتحليلي *Analytical method*. فاستخدمت المنهج الوصفي من أجل توصيف الجوانب المختلفة المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ ج.م.ع، اعتمادا على الدراسات السابقة والخلفية النظرية للاقتصاد غير الرسمى. كما استخدامت المنهج *التحليلي* للوصول الى النتائج.

واعتمدت الدراسة على العديد من المصادر للحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، مثل: الكتب والمجلات العلمية، والدراسات والتقارير الصادرة من

الجهات المختصة، مثل البنك المركزى المصرى، وصندوقي النقد الدولي والعربي، وبيانات البنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة التخطيط، والانترنت ،غيرها، سواء كانت باللغة العربية او الاجنبية. وتم استخدام هذه البيانات في صياغة الخلفية النظرية للدراسة، فضلا عن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، ومناقشة النتائج وتفسيرها .

سابعا: هيكل (محتويات) الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة الى أربعة مباحث رئيسة: تناول *المبحث الاول* منها وهو بعنوان الاطار العام للدراسة، مراجعة الدراسات السابقة، المشكلة البحثية محل الدراسة وأهدافها وأهميتها، ومنهجها وأسلوبها، وهيكلها. اما *المبحث الثانى* فعرض للخلفية النظرية للاقتصاد غير الرسمى، من حيث: مفهومه ، وتشابكاته مع الاقتصاد الرسمى، وطرق تقديره، وأسباب نموه، والآثار المترتبة عليه. أما *المبحث الثالث* فتناول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع خلال الفترة ١٩٩٦– ٢٠١٩. واخيرا، عرض *المبحث الرابع* نتائج الدراسة وتوصياتها وآفاقها المستقبلية.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للاقتصاد غير الرسمى

أولاً: تعريف الاقتصاد غير الرسمى

فى ضوء الأسس التى وضعها المكتب الدولى للعمل(International labour office (ILO للاقتصاد غير الرسمى، فى تقرير كينيا١٩٧٢ *(Charmes, 1999: 5)*، واستعمال مصطلح الاقتصاد غير الرسمى في مجالات عديدة، انطلقت مباشرة المناقشات والتعريفات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمى، من قبل كل من رجال الاقتصاد والاجتماع والقانون، لتظهر الى الوجود العديد من التعريفات المختلفة الخاصة بالقطاع غير الرسمى، من أهمها ما يلى:

- عرف *(Vito Tanzy,1980:428)*، *(أحمد، وعدنان ،٢٠١٢:٨١)*، *(ليلى حامد،٢٠١٤:١)*، *(نجاة،٢٠١٨ : ٢٦)* الاقتصاد غير الرسمى، بأنه مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، او مجموع الدخول غير الواردة بالحسابات القومية.
- عرفت *منظمة العمل الدولية (١٩٩١)*، القطاع غير الرسمي، بانه يتكون من كيانات أو أنشطة اقتصادية صغيرة ، مكونة من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، إما في مجال عمل عائلي أو مؤسسة محدودة العمال. ويتسم هذا القطاع بصغر حجم رأس المال، واستخدام التكنولوجيا القديمة، والوصول إلى الأسواق والمؤسسات دون اعتماد رسمي.
- عرف محمد *السقا (١٩٩٥)* الاقتصاد غير الرسمى، بأنه كافة الأنشطة المولِّدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد اخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

- عرف صندوق النقد الدولي IMF الاقتصاد غير الرسمي، بأنه ذلك الاقتصاد الذى لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواءً من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. *(Schneider & Enste, 2002:2)*
- يرى *عبد الحكيم (٢٠٠٦:١٥)* ان الاقتصاد غير الرسمى، عبارة عن انتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق، سواءً كان انتاجا مشروعا او غير مشروع، والذى يتجنب الكشف عنه فى التقديرات الرسمية للناتج الداخلى الخام.
- أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، فترى أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الاقتصاد الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قياميا بنشاطها، أخذ تصريح من الهيئات المختصة. *(بريشى،٢٠٠٧: ٧)*
- تعرف مفوضية الاتحاد الإفريقي الاقتصاد غير الرسمى، على أنه يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية، كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة. ولا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة، ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية وتشريعات العمالة، أو أحكام السلامة والصحة المهنية. *(لجنة العمل، ٢٠٠٩:٣)*
- تعرض مكتب العمل الدولى (ILO) للاقتصاد الرسمى، على مستوى الوحدة الانتاجية او المؤسسة، وعرفه على أساس انه قطاع يضم مجموعة وحدات انتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير. اما بالنسبة لـ Keith Hart فقد تناول الاقتصاد غير الرسمى على مستوى العائلات، حيث أشار الى ان الدخل العائلى مكون من دخل ذو مصدر رسمى، ودخل ذو مصدر غير رسمى. وبتعبير آخر، وجود عمل رسمى وعمل غير رسمى مكمل للعائد الرسمى، نتيجة للتضخم وضعف الدخل الرسمى.*(بورعدة،٢٠١٤ :٣٤)*
- الاقتصاد غير الرسمى هو الجزء غير المراقب (الملاحظ) من الأنشطة الاقتصادية، مثل تلك الانشطة التى ربما تجرى بشكل غير رسمى، لذلك لا توجد سجلات، وربما لم يتم الابلاغ عنها لتجنب دفع الضرائب، وربما تكون غير شرعية. *(MasterCard Center,2014:2)*
- الاقتصاد غير الرسمى هوالأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة غالباً، تقدم سلعاً وخدمات لها قدرة تنافسية، لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواءً كانت تلك الأنشطة الاقتصادية مشروعة، أو غير مشروعة، وجميعها تتولد عنها دخول لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية. *(وليد، ٢٠١٧: ٥)*

مما سبق يتبين، تعدد تعريفات الاقتصاد غير الرسمى، وانه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد ومقبول من الجميع للاقتصاد غير الرسمى (Thomas, 1999:381). ورغم تنوع تعريفات الاقتصاد غير الرسمى، من حيث الهدف، والآلية، والإجراءات وغيرها، إلا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته، ممكن اعتمادها كأداة لتمييزه عن الاقتصاد الرسمى. وعرض الباحثون للمرتكزات الاساسية للاقتصاد غير الرسمى، فيما يلى:

- إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيعًا وعملا.
- أن الاقصاد غير الرسمى لا يقتصر على المنشآت أو الأنشطة غير المسجلة أو غير المرخصة، وإنما يقصد بها إجمالى القيم الاقتصادية لعمليات تجرى بدون أن تسجلها الدولة رغم وجوب هذا قانوناً، حتى ولو كانت هذه العمليات الاقتصادية تصدر عن منشآت مسجلة ولها سجلات صناعية وتجارية، وتنعم بالتراخيص المطلوبة، وتحتفظ ببطاقات ضريبية.
- يتهرب الاقتصاد غير الرسمى من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات. ومن ثم فإن تنامي الاقتصاد غير الرسمى، يعد بمثابة رد فعل الأفراد الذين يشعرون بالعبء المتزايد الذي تفرضه الدولة عليهم.
- إن قنوات الاقتصاد غير الرسمى التي يسير عليها، لا تكون غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية مهما كانت طبيعة النشاط، ومن ثم فإن أدوات القياس التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تصل إليها.
- أن الاقتصاد غير الرسمى يضم طائفة واسعة من الأنشطة التي تنتج سلعاً وخدمات سوقية، تتم باستخدام النقود كأداة للتبادل.
- ان الجميع يشارك بالفعل في أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد غير الرسمى. فالأموال المنفقة على الدروس الخصوصية، أو عندما نستدعي سباكا، أو عندما نشتري سلعة من بائع جائل، أوعندما ندفع بقشيشا أو سمسرة...الخ.
- يطلق على الاقتصاد غير الرسمى العديد من المسميات، فأشار(*Friedrich Schneider & Enste,2002:2)* الى وجود ما يقرب من ٥٠ مصطلحا مرادفا للاقتصاد غير الرسمى، كالاقتصاد الخفى واقتصاد الظل...الخ . وفى مصر تطلق المجالس القومية المتخصصة عليه الاقتصاد الموازى. أما الحكومة فتطلق عليه الاقتصاد غير الرسمى*(المجالس القومية، ١٩٩٠)*. ان وجود تلك المصطلحات ودلالتها غير المتفق عليها لوصف الاقتصاد غير الرسمي، والتنوع في إصدار تلك المصطلحات، ما هو إلا مؤشر يعكس درجة اللبس والتعقيد الذي يحيط بتعريفه.
- إن المصطلح الجامع لأنشطة الاقتصاد غير الرسمى يبقي واسعا ويتسم بعدم الدقة، مما يزيد في صعوبة معرفة واحتساب حجم تلك الانشطة. ومن بين أسباب عدم الدقة، يأتى اقتصار المفاهيم

الإصطلاحية والإحصائية لسنوات عديدة على وصف للأنشطة، دون الوصول إلى تعريف شامل لها كقطاع .*(سامى، ٢٠١٩: ٥)*

- أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمى ليست منفصلة عن المجتمع، وإنما تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، وتتمثل في شبكة متسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والتي تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بمعظم الدول.
- ان تعريف القطاع غير الرسمى لا يزال يواجه نوعين أساسيين من الصعوبات، من وجهة نظر منظمة العمل الدولية، وهما: تعدد المعايير المقترحة وغياب الاجماع بشأنها. وعدم وجود اتفاق فيما يخص كل معيار منها على الخطوط الفاصلة التي يقع ما دونها داخل إطار القطاع غير المنظم. *(نسرين، ٢٠١٦:٥٤)*
- ان صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمى ؛ يرجع لكونه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي والاجتماعي بالدولة. *(وليد، ٢٠١٧:٢٩)* ويرى *Mead & Morisson (1116: 1996)* ان محاولة *تعريف الاقتصاد غير الرسمى، مثل محاولة وصف العميان للفيل، فكل يصفه حسب المكان الذى يضع عليه يده.*
- رغم تعدد الدراسات التى تناولت الاقتصاد غير الرسمى غير انه لا يوجد تعريف متفق عليه ، ويعود هذا لطبيعة هذا الاقتصاد، وإلى المشكلات المتعلقة بالمفهوم نفسه، كتعدد المصطلحات وتنوع دلالات كل مصطلح، واتساع حدود المفهوم، وصعوبة تعيين حدود القطاع غير الرسمي، إضافة إلى أن المسمى نفسه لم يكن موضع اتفاق بين الأدبيات الاقتصادية. وادى ما سبق بـ *(Gerrhani, 1999:5)* إلى ترك التفكير في وضع تعريف للاقتصاد غير الرسمى، والبحث في المعايير التي يمكن على أساسها تمييز هذه الظاهرة.

وفى ضوء ما سبق، يرى الباحثون ان الاقتصاد غير الرسمى ينصرف الى كل عمل او اجراء يهدف الى تحويل او اخفاء او نقل او تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الدخول المحصلة، نتيجة القيام بأنشطة او اعمال مشروعة وغير قانونية، او غير مشروعة، لا تعتمد أخذ تصريح من الهيئات المختصة، بهدف التغطية او التمويه على مصدرها، ولكى تظهر فى النهاية أنها من مصادر مشروعة، و لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، ولا ترد بالحسابات القومية.

***ثانيًا:* علاقة التشابك بين الاقتصاد غير الرسمى والاقتصاد الرسمى**

يتميز الاقتصاد غير الرسمى بعدة سمات Features، وفقا لمنظمة العمل الدولية، يمكن من خلالها تمييزه عن الاقتصاد الرسمى. وان كان الباحثون يرون إن الطبيعة الهلامية للاقتصاد غير الرسمي تصعب فى ضبط حدوده. ومن أهم هذه الخصائص *(حمدى، ٢٠٠٤: ٨-٩)*، *(MasterCard Center, 2014:2)*، *(رشيدة حمودة،٢٠١١، ١٦-٢١)*، *(Bajada &*

(Schneider, 2005:379-401): ان القطاع غير الرسمى يتسم فى غالبيته، بالتحرر من القيود التنظيمية من حيث تنظيم العمل، ونمط الانتاج والتوزيع، وعمليات التسويق، وغيرها. وعدم توفر الأمان الوظيفي، والمرونة، والاستخدام الكثيف للعمل، وصغر حجم المنشأة.

ويتضمن الاقتصاد غير الرسمى أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (مخدرات وأسلحة)، وإنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع، ويضم شرائح متعددة سواءً من حيث الوضع الاجتماعي أو الحالة التعليمية... إلخ. كما يوجد في كل الأنظمة سواءً كانت اشتراكية او رأسمالية او مختلطة. ولا يتطلب العمل فيه فئة عمرية معينة، فهو يحوي خليطاً من كبار السن، والصغار المحظور عملهم فى القطاع الرسمى، والذكور والإناث.

فضلا عما سبق، يتسم هذا القطاع بسهولة الدخول اليه والخروج منه، سواءً كان انتاجيا او مهنيا. كما لا يوجد أى التزام تجاه الدولة من قبل منشآت الاقتصاد غير الرسمى. وان اغلب منتجات القطاع غير الرسمى تتجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلى. كما يتسم بمرونة تحديد الأجر. وان أغلب منشآت الاقتصاد غير الرسمى، لا تخضع للضمانة والحماية القانونية ، لأنه يفتقر الى معايير السلامة والصحة المهنية، فالمنشآت غير مسجلة لدى الدولة.*(حيان، ٢٠٠٧: ٦٤)*

وفى ضوء السمات السابقة للاقتصاد غير الرسمى، يرى الباحثون أنه يعد بمثابة الجسم الطفيلى Parasite الذى ينخر فى الاقتصاد الرسمى. وتتمثل أوجه الاختلاف بينه وبين الاقتصاد الرسمى فى الآتى:

- يمثل تحقيق اقصى ربحية من السوق الهدف الرئيسي للاقتصاد غير الرسمى. ويتسم بعدم احترام قواعد وتشريعات العمل، والاعتماد على التمويل الذاتى، وعدم دفع الضرائب والرسوم. بينما تتمثل الهدف الرئيسي للاقتصاد الرسمى، فى تحقيق ربحية عادلة ودائمة من السوق. ويتسم بتطبيق القواعد والتشريعات، وصعوبة الدخول للسوق، ووجود نقابات عمالية، وتتم الاستفادة من القروض الوطنية والاجنبية، ويدفع الرسوم والضرائب للدولة.
- يتميز سوق الاقتصاد غير الرسمى، بعدم وجود حواجز عند الدخول للسوق، والتشغيل الذاتى، والاجرة على الوحدة المنتجة، والمنتجات مقلدة، والاسواق غير محمية. بعكس الاقتصاد الرسمى، والذى يتميز بوجود حواجز للدخول، والاجور وعقود العمل، والمنتجات معيارية، والعلامات مسجلة، والأسواق محمية (الحصص، والرخص، والرسوم).

- تتسم التكنولوجيا فى الاقتصاد غير الرسمى، بأنها تقليدية ومكيفة ومنشأة، وبأنها كثيفة العمل، والوحدات الانتاجية صغيرة ومتنوعة. بينما تتسم التكنولوجيا فى الاقتصاد الرسمى بكونها حديثة ومستوردة، وكثيفة رأس المال، ويتم الانتاج على نطاق واسع .

وعلى الرغم من الاختلافات النظرية حول تحدي طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمى عن الاقتصاد الرسمى، وفقا للمدارس والتيارات الفكرية *(David, 2011: 11)*، فأن هناك العديد من علاقات التشابك الامامية والخلفية بينهما، بحيث لا يستطيع ان يقوم الاقتصاد غير الرسمى كقطاع منفرد، وذلك للعديد من الاعتبارات، من أهمها ما يلى: *(ماجد ابو النجا، ٢٠١٨: ٢٤)*

- الاعتماد المتبادل Interdependence بين الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى، فى توفير بعض مدخلات الانتاج المادية.
- يستخدم الاقتصاد الرسمى جزء كبير من الوفورات المالية التى يحققها الاقتصاد الرسمى، وذلك عن طريق استخدام مدخرات العاملين بالأنشطة غير الرسمية المودعة بالبنوك، والتى يتم توظيفها فى صورة قروض لصالح الاقتصاد الرسمى.
- كما تتجسد العلاقة المتبادلة بين الاقتصادين فى حركة الايدى العاملة، فهى تتدفق نحو الانشطة غير الرسمية، لعدم وجود فرص عمل بالقطاع الرسمى. كذلك يقيم العاملون بالقطاع الرسمى مشروعات صغيرة او يلتحقون بالعمل غير الرسمى لتحسين دخولهم.
- يقوم الاقتصاد غير الرسمى بتوزيع منتجاته فى السوق الرسمية، جنبا الى جنب مع المنتجات الرسمية. كما يعتبر الاقتصاد الرسمى مرجعا للاقتصاد غير الرسمى فى عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمى.

وأضافت *زينب، وفاطمة الزهراء (٢٠١٦: ٣٠)* لما سبق، أن القائمين على إدارة الإقتصاد غير الرسمى، يسعون لإقامة علاقة مع الأنشطة الإقتصادية الرسمية، من أجل تحقيق هدفين، هما: تعظيم المكاسب من الأنشطة الخفية التي تمارس، ومحاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة الخفية غير الشرعية وغير القانونية التي يشملها الإقتصاد غير الرسمى، في إطار عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الإقتصاد المعلن، في صور مختلفة للإحتماء خلفها، بل ومحاولة إبتلاع الإقتصاد الرسمى والسيطرة عليه، واخضاع جزء كبير منه لتوجيهات وأهداف القائمين على إدارة الإقتصاد غير الرسمى. وهناك دائما أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة كل من الإقتصاد غير الرسمى، والإقتصاد الرسمى.

ثالثًا: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى

على الرغم من من صعوبة التوصل الى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمى، لأنه اقتصاد خفى، الا أن هناك الكثير من المحاولات التى تمت خلال الفترة الماضية من قبل العديد من الباحثين، للاقتراب من تدقيق قياسه، نظرا للمزايا الناتجة عن ذلك. غير ان محاولات تقدير حجم الاقتصاد غير

الرسمى تصطدم بعدة مشكلات، ككثرة الأنشطة الخفية وانتشارها فى كافة القطاعات ومن ثم صعوبة حصرها. وسرية أنشطة الاقتصاد غير الرسمى وعدم إدراجها في حسابات الناتج القومي. وكذلك نقص البيانات الاحصائية وتعدد مصادرها. وتعدد واختلاف الأساليب المستخدمة فى قياس الاقتصاد عير الرسمى، مما ينتج عنه اختلاف التقديرات الموضوعة لحجم الاقتصاد غير الرسمى بدرجة كبيرة.

ويوجد فى الواقع ثلاثة مناهج أساسية تستخدم فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، ويندرج تحت كل منهج منها العديد من الطرق *(Friedrich& Dominick,2003)*، *(أحمد الهيتي، ٢٠١٠)*، *(Zelgko et al.,2006:7)*، *(Dilip,1999:349-346)*، *(Dreyer,2007:423-438)*. ويرى الباحثون أن هذه المناهج ليست حصرية ولا تتعارض مع بعضها. وفيما يلى يعرض الباحثون لهذه المناهج وأهم الطرق والأساليب التى تتضمنها:

١. **المنهج المباشر(المدخل الجزئى) Direct methods:** ترتكز تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمى الناتجة من الأساليب التى يتضمنها هذا المنهج على التقديرات التى يمكن ان يحصل عليها الباحث من خلال دراسته لمكونات كل قطاع. ومن ثم فإن تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمى على أساس المنهج المباشر يعد مهمة دقيقة وصعبة، لأن مكونات وعناصر الاقتصاد غير الرسمى متعددة ومتنوعة، وتتطلب عملا يتجاوز المسوحات الإستقصائية المتاحة، وهو امر يصعب تطبيقه فى الواقع (سامى: ٢٠١٩: ١٠). ويتضمن هذا المنهج الطريقتين التاليتين:

- *طريقة المسوحات* Surveys: وهنا يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، من واقع بيانات المسح. أى القيام بأبحاث شاملة على عينات باستخدام الاستقصاءات، تطرح على العائلات والمؤسسات، وتقوم على اجابات تطوعية ليتم تعميم النتائج المتوصل اليها. ويهدف استقصاء الاسر الى قياس حجم التشغيل والعمالة، أما استقصاء المؤسسات فيختص بانتاج السلع والخدمات، كذلك تقديم عرض لوضع العمالة فى كل قطاع. غير أن اغلب من يتم مقابلتهم يترددون فى التعاون فى الاجابة على الاستقصاء، واذا تعاونوا لا يقوموا بالاعتراف بسلوكهم الذى ينم عن الغش والخداع، ولا يمكن الوثوق باجاباتهم. وقد استخدمت طريقة المسح بالعينة على نطاق واسع في عدد من الدول، كالسويد والنرويج في دراسة *(laschen et al.,1985)*، والدنمارك في دراسة *(Mogensen et al., 1995)*.
- *طريقة المراجعة الضريبية* Tax audit: يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمى وفقا لهذه الطريقة، على أساس المراجعة الضريبية من قبل الادارات الضريبية، لعينة عشوائية من الممولين، الذين تقدموا باقراراتهم الضريبية بصورة تطوعية، فى محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبى، ثم تعميم النتيجة على المستوى القومى. وتتميز تلك الطريقة بأنها تعطى تقريبا تحديدا دقيقا لكمية الدخل التى يتم اخفاؤها من الممولين.غير أنه من المشكوك فيه، أن تؤدى هذه الطريقة الى

معلومات كافية عن مستوى وحجم الاقتصاد غير الرسمى، لوجود بعض أشكال الدخل التى يصعب قياسها واكتشافها، كأنشطة تهريب المخدرات، والتهريب السلعى. وقد طبق *Feige (1989)* هذا النهج لقياس الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة.

٢. **المنهج غير المباشر(المدخل الكلى)** Indirect methods :طبقا للمنهج غير المباشر، تستخدم طرق اقتصادية عديدة فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، وهى فى الغالب عبارة عن اتجاهات للاقتصاد الكلى، لاعتمادها على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد. ومن أهم هذه الطرق ما يلى:

– *احصاءات الحسابات الوطنية* National accounts: ويطلق عليها مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق، أو أسلوب الفروق المكشوفة *(Schneider, 2004: 619-627)*. وطبقا لهذه الطريقة، يتم قياس الاقتصاد غير الرسمى من خلال قياس الفارق بين الدخل (الموارد) والانفاق (الاستخدمات). وبتعبير آخر، فأن معاملات الاقتصاد غير الرسمى لن تظهر فى صورة دخل، ولكن ستظهر فى صورة انفاق. ان الدخول المخفاة سوف تتحول الى انفاق عاجلا او اجلا، والفروق بين الدخول المسجلة والانفاق، تعطي معلومات حول الاقتصاد غير الرسمى. كما تظهر التغيرات السنوية فى حجم الفروق بين الدخل والانفاق، الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمى. ووفقا لهذه الطريقة، يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بأسلوبين، هما:

- المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الجزئى Macro-approach: ويتم ذلك للمجموعات المختلفة من الافراد(القطاع العائلى) ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد الكلى. وقد تبين أن الافراد المنتمين الى القطاع العائلى الخاص فى بريطانيا، لم يعلنوا عن ٢,١ مليار دولار من دخولهم، وهو ما يمثل ٢% من الدخل القومى. *(بورعدة ،٢٠١٤: ٤٣)*
- المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الكلى Micro-approach: ويتم تحديد الاقتصاد غير الرسمى، بمقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل القائمة على الايرادات الضريبية. أما الفروق فتمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية *(عبد الحميد،٢٠٠٦: ٦٠)*.

– *احصاءات القوى العاملة* labor market: وطبقا لهذه الطريقة، يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى على أساس انخفاض مشاركة العمالة فى الاقتصاد الرسمى، وذلك بافتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة بصفة عامة. ومن ثم فأن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمى، قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة، وبالتالى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى. واستخدمت الطريقة بصفة أساسية فى ايطاليا *(بورعدة٢٠١٤: ٥٠)* . وتعرضت الطريقة للنقد، فهى ليست دقيقة بدرجة كافية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى.

- المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء او الماء): طبقا لهذه الطريقة، ينظر الى استهلاك الكهرباء كأفضل مؤشر فيزيائى لقياس النشاط الاقتصادى ككل (النشاط الرسمى). وبتعبير آخر، فأن كل من النشاط الاقتصادى واستهلاك الكهرباء يتطوران معا فى نفس الاتجاه. فيتم أخذ حجم الكهرباء المستهلك فى النشاطات الرسمية المسجلة، ويتم انقاصة من الحجم الكلى للكهرباء المستهلك حقيقة، فيتم الحصول على حجم الكهرباء المستهلك فى النشاطات غير الرسمية، والذى يعتبر مؤشرا لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمى. وبتعبير آخر، يتم طرح معدل نمو اجمالى الناتج المحلى الرسمى من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلى، وارجاع الفرق بينهما الى نمو الاقتصاد غير الرسمى. ويرى الباحثون ان هذه الطريقة ليست دقيقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى .
- المقاربات النقدية Cash in circulation: وتقوم على افتراض مؤداه أن معاملات الاقتصاد غير الرسمى تتم على أساس نقدى، بغرض المساعدة فى اخفاء المعاملات. ومن ثم فأنه كلما كبر حجم الاقتصاد غير الرسمى، لا بد وأن ينعكس فى شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. وما سبق دعا المهتمين الى محاولة التعرف على الطلب على النقود، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى. وتعد طريقة أسلوب المعاملات (المبادلات) Transaction method من أكثر الطرق استخداما رغم عيوبها. وطبقا لهذا الاسلوب، يتم حساب الاقتصاد غير الرسمى بطرح اجمالى الناتج المحلى الرسمى من اجمالى الناتج المحلى الاسمى الكلى. ويضم هذا الأسلوب صيغتين، هما: صيغة Gutmain، صيغة Feige *(Vito,1980,115)*

• صيغة Gutmain ١٩٧٧: يعد Gutmain اول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى. وتقوم على فرضية مؤداها ان معاملات الاقتصاد غير الرسمى يتم جانب منها باستخدام النقود السائلة، والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب)، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة، اما معاملات الاقتصاد غير الرسمى فيتم تمويلها أساسا بأستخدام النقود السائلة. وعلى هذا فأن التغيرات الحادثة فى معدل النشاط الذى يتم فى الاقتصاد غير الرسمى الى الانشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى، يمكن حسابها من خلال التغيرات التى تطرأ على معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب. غير أن هناك العديد من الانتقادات المنطقية التى وجهت لهذه الصيغة فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى.

- صيغة Feige ١٩٧٩: ويطلق عليها طريقة المبادلات Transaction Mothed، وتقوم هذه الصيغة على عدة افتراضات *(Feige,1979, 3-15)* وهى: فرضية أن كل المبادلات التى تتم سواءً بالاقتصاد الرسمى او غير الرسمى، لا بد وان تتم بواسطة استخدام النقود. كذلك افتراض ان العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة، وكذلك وجود سنة اساس ليس فيها اقتصاد غير رسمى. وقد قام Feige فى عام ١٩٨٠ بتعديل افتراض ان كل المعاملات تتم باستخدام

النقود، الى ان ثلثى المعاملات يتم بالنقد السائل، والثلث الباقى باستخدام الودائع تحت الطلب ووسائل الدفع الاخرى كالشيكات والبطاقات الائتمانية. وبما انه من الممكن قياس الحجم الكلى للنقود(النقود السائلة او الودائع تحت الطلب)، فأنه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومى الاجمالى باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومى الاجمالى للاقتصاد غير الرسمى من هذا الاجمالى، ليتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى.

- أسلوب الطلب على النقود Cash demand: وقد اقترح *Vito (1980:111)* هذا الاسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لـ Friedman ، حيث أن الزيادة فى الاقتصاد غير الرسمى تؤدى بالضرورة الى زيادة الطلب على النقود، ومن أجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمى، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود فى فترة معينة.

٣. منهج المؤشرات Indicators methods: يوجد العديد من المداخل او الطرق المستخدمة، من أهمها طريقة النموذج Multiple-Indicators Multiple Causes (MIMIC). ويعتبر مدخل النموذج من الاساليب الحديثة المستخدمة فى قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى واكثرها شمولا. ويعتبر الاقتصادى *A. Zellke (1970)* أول من استخدام هذا المدخل فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى. ويتميز بأنه يسمح لعدة متغيرات تفسيرية مختلفة وعدة مؤشرات للاقتصاد غير الرسمى، بالدخول فى النموذج فى آن واحد *(Schneider & Enste , 2000:97)*

وفى ضوء ما سبق، يمكن للباحثين القول بأن هناك تقدما بشأن طرق قياس الاقتصاد غير الرسمى، ولايزال الباب مفتوحا أمام مزيد من الاجتهادات. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لكل طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، فأن اختيار طريقة أو أخرى منها، يبقى أمرا متوقفا على توافر ومستوى جودة البيانات الأولية التي تعتمد عليها كل طريقة. ويفضل الباحثون النماذج التي تقيس عدة متغيرات في وقت واحد، لأنها تعد الأقرب لواقع قياس الاقتصاد غير الرسمى منها من تلك التي تقيس متغير واحد فقط. ويلاحظ أن النتائج المستقاة من كل طريقة في دولة ما، ستختلف عن نتائج بقية الطرق، ويعود ذلك إلى اختلاف الافتراضات التي بنيت عليها كل طريقة، والاختلاف في مصادر البيانات، ومدى استيعاب كل طريقة لأنواع ومكونات الاقتصاد غير الرسمى.

رابعًا: أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع والآثار المترتبة

عرض الباحثون فى هذا الجزء للاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، من حيث أسباب نموه، والآثار المترتبة عليه. وذلك فيما يلى:

١. أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع : يرجع تنامى الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع. الى عدة أسباب، من أهمها:

- العجز الدائم فى الموازنة العامة للدولة: ويقصد بعجز الموازنة، زيادة النفقات عن الايرادات، الأمر الذى يمثل أحد الاسباب المؤدية الى الاقتصاد غير الرسمى. ولتغطية هذا العجز، تلجأ الاقتصادات اما الى فرض ضرائب ورسوم جديدة او رفع المعدلات القائمة للضرائب، أو يتم اصدار نقدى جديد، او ما يطلق عليه التمويل بالتضخم. ومن النتائج المترتبة على ذلك،، زيادة العبىء الضريبى، اضافة الى الضغوط التضخمية وارتفاع المستوى العام للاسعار، الامر الذى يترتب عليه تقليص دخول دافعى الضرئب، مما يدفعهم الى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقى، عن طريق مزاولة أنشطة الاقتصاد غير الرسمى. *(ماجد عبد العظيم، ٢٠١٧: ٧)*
- اختلال هيكل سوق العمل فى مصر: تشير الاحصاءات الخاصة بسوق العمل المصرى عام ٢٠١٦، الى ان من يعملون بشكل دائم يصل عددهم الى ١٨,٣ مليون بنسبة ٧٥,٩% من الاجمالى. بينما يعمل نحو ٤,٧ مليون (بنسبة ١٩,٥% من الاجمالى) بشكل متقطع. و ١,١ مليون (٤,٥%) بشكل مؤقت. و ١, % بشكل موسمى، وهو ما يؤدى الى عدم الاستقرار فى سوق العمل.*(عبد الفتاح، ٢٠١٥)*
- البيروقراطية والتعقيدات الادارية: يعانى الاقتصاد المصرى من البيروقراطية متمثلة فيما يواجه الاستثمار من عقبات، ناتجة من تعقد الاجرءات الحكومية للحصول على الموافقات اللازمة للتسجيل واستخراج التراخيص وبدء النشاط. وكذا تعدد الجهات المطلوب الحصول على موافقتها، وغموض القوانين واللوائح المنظمة للنشاط، وارتفاع تكاليف النشاط سواءً بسبب ارتفاع قيمة الرسوم او اعباء الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية. ويعد قطاعى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمشروعات الحرفية والمنزلية، اكثر القطاعات تأثرا بهذه التعقيدات الادراية.
- ضعف الرقابة على الاسواق: فالمؤسسات المعنية بالرقابة على الاسواق، فى حالة غياب فعلى عن ممارسة الادوار المنوطة بها بدرجة يلمسها المواطن العادى. فضلا عن تعدد جهات التفتيش، كحماية المستهلك، ووزارة الصحة، وقطاع التجارة الداخلية، والتموين، والغرف التجارية، وكلها جهات تتعامل بالسلب مع هذه الانشطة.*(تقرير التنمية المحلية البشرية، ٢٠١٥ :٧).*
- اهتمام الدولة بالمناطق الحضرية واهمال المناطق الريفية والصعيد، وهو ما يفسر قيام المهمشين من ابناء الطبقة الوسطى بتلك المناطق، كالباعة الجائلين والحرفيين والفنيين وبعض النساء والاطفال، بممارسة الانشطة غير الرسمية.
- ارتفاع الاعباء الضريبية، الأمر الذى يدفع العديد من الافراد الى تحويل مسار مشروعاتهم نحو القطاع غير الرسمى. حيث تؤدى زيادة الاعباء الضريبية الى زيادة انتشار مثل هذه الانشطة، اما بعدم تسجيل النشاط كليا، او بتهريب الانشطة المسجلة باخفاء جانب من معاملاتهم ودخولهم عند كتابة الاقرار الضريبى، او اجراء المعاملات من خلال المقايضة لتجنب الاعباء الضريبية.

أما *ماجد (٢٠١٤: ٣٠)* فأرجع انتشار وتضخم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع خلال سنوات الربيع العربى، الى غياب دور الدولة فى الرقابة على النشاط الاقتصادى، وانشغالها بمواجهة اعمال العنف التى لم تنقطع طوال سنوات ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤. كما أن عودة الكثير من المصريين من دول الجوار فى تلك الفترة، بسبب الثورات السياسية التى لحقت بها، أدى الى ارتفاع حجم الانشطة غير الرسمية واتساع عدد العاملين فيها.

وكشفت دراسة *(احمد مجدى، ٢٠١٨)* عن أن أهم المسببات التى تقف وراء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع، تكمن فى: ضعف بيئة ريادة الاعمال ونظم الابداع، والتى تفسر نحو ٨٥% من حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر. يليها انتشار وزيادة معدل البطالة بنسبة ٥٧,٤% فى المركز الثانى، حيث أن عدم وجود فرص عمل رسمية وبأجور مناسبة، تدفع الافراد الى التوجه للاسواق غير الرسمية. كما أن تراجع أهمية ومكانة القطاع الزراعى فى مصر فى السنوات الاخيرة، يعتبر العامل الثالث من حيث الاهمية فى تفسير حجم الاقتصاد غير الرسمى، وبنسبة بلغت ٣٩,٢%. بينما يفسر النظام الضريبى القائم، والذى يعد سببا جوهريا فى انتشار الاقتصاد غير الرسمى، ٣٢,٣% من حجم الاقتصاد غير الرسمى. يلى ذلك مؤشر العمالة الذاتية والذى يفسر نحو ٢٠,٣% ، يلى ذلك مؤشر الفساد بنسبة ١١,١%. وأخيرا، جاءت كثافة التشريعات بنسبة ٩,٨% . كمفسر لظاهرة الاقتصاد غير الرسمى فى مصر.

٢. الآثار المترتبة على نمو الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع :

أدى تزايد حجم الانشطة الاقتصادية غير الرسمية فى ج.م.ع، الى آثار سلبية خطيرة وعديدة على الاقتصاد المصرى، من أهمها:

- تقدر قيمة الضرائب الضائعة على الدولة بنحو ٥٥٠ مليار جنيه طبقا لأحصاءات البنك المركزى المصرى لعام ٢٠١٧، بسبب عدم تسجيل هذه الانشطة غير الرسمية، وبالتالى عدم خضوعها للضرائب. وهو ما يؤدى فى نهاية المطاف الى انخفاض الايرادات العامة للدولة، ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة، على نحو يدفع الدولة الى فرض مزيد من الضرائب الجديدة ، او رفع سعر الضرائب القائمة.
- يضاف الى ذلك، قيمة المبالغ التى تضيع على الدولة بسبب التهرب الضريبى للانشطة التى تخضع بالفعل للمحاسبة الضريبية، والتى تصل نسبتها الى نحو ١٥% من حجم الضرائب المستحقة للدولة، وبما يقدر بنحو ٤٠ مليارجنيه وفقا لاحصائيات ٢٠١٦/ ٢٠١٧.
- تشوه الاثمان المحلية، حيث تميل أثمان منتجات القطاع غير الرسمى الى الزيادة بمعدلات منخفضة عن مثيلتها فى الاقتصاد الرسمى، وهو ما يجعل مستوى الاثمان السائد فى السوق لا يعبر عن الاثمان الحقيقية للمنتجات فى الاقتصاد.

- فشل السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، ويرجع ذلك لحصول صناع القرارات على معلومات غير دقيقة عن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- التأثير السلبى للكتلة النقدية المتداولة فى الاقتصاد غير الرسمى على السياسة النقدية للدولة. حيث لا تظهر هذه الكتلة النقدية عند تحليل ودراسة السوق النقدية، ويعتمد فقط على ما هو موجود من احتياطى لدى البنوك والنقود المتداولة فى الاقتصاد الرسمى.
- اما على مستوى الاقتصاد الجزئى، فيرد الى الى اعادة توزيع الدخول بطريقة عشوائية، بما يخل بفكرة العدالة فى التوزيع.وعدم الاستغلال الامثل للموارد. وضعف الانتاجية وجودة المنتجات.

وعلى الرغم من الآثار السلبية السابقة، الا أن للاقتصاد غير الرسمى آثار ايجابية على الاقتصاد المصرى، تتمثل فى المساهمة فى خلق وظائف جديدة. حيث يشير تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن البطالة فى مصر عام ٢٠١٧، الى ان معظم العمالة التى لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت الى القطاع غير الرسمى، والذى يستوعب نحو٤٦,٣% من اجمالى المشتغلين. ومن ثم فقد ساهم هذا القطاع فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى مصر، فقد بلغ معدل البطالة الاجمالى فى مصر نحو ١٢,٧% من اجمالى قوة العمل عام ٢٠١٧ فى الفئة العمرية من ١٥– ٦٤ سنة، وان ٢٧,٣% من معدل البطالة يكون بين فئة الشباب من ١٥– ٢٩ سنة. ولقد ظهر هذا الدور الايجابى جليا فى التشغيل والمساهمة فى الحد من أزمة البطالة، فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

المبحث الثالث: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع

إن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى مهمة صعبة تكتنفها العديد من الصعوبات؛ وتتمثل أكبر الصعوبات فى كيف يمكن أن نجعل من شيء يتم في الخفاء شيئا قابلاً للقياس الكمي؟ فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمى، أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع ، وأن يقع في احتمال تعرضه للعقوبة بسهولة. كما ان تقدير الاقتصاد غير الرسمى يتطلب قياس طائفة واسعة من الأنشطة المختلفة المشروعة وغير المشروعة، المنتشرة فى كافة القطاعات، وما يترتب على ذلك من صعوبة الحصول على إحصاءات مقبولة عن الاقتصاد غير الرسمى. كذلك اختلاف وتعدد أساليب القياس المتبعة سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي. كما ان تقدير حجمه ينبنى على افتراض أن غالب تعاملاته تتم بالنقد، وتجنبه للإجراءات والشروط التنظيمية.

ورغم الاتفاق على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى تقديرا دقيقاً ومباشراً، إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين–كغيرهم – من محاولة التقدير بالاعتماد على أسس مرجعية من النظرية الاقتصادية ؛ للوصول إلى تقدير تقريبي لحجم الاقتصاد غير الرسمى يمكن الاسترشاد به. فأنشطة الاقتصاد

غير الرسمى تترك آثاراً في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وأنه فقط من خلال هذه الآثار، أمكن تطوير نماذج وطرق تحليلية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى.

أولا: اختيار الطريقة المستخدمة فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع

في محاولة من الباحثين للتوصل إلى تقديرات يمكن الوثوق بها لحجم الاقتصاد غير الرسمى في مصر، قام الباحثون بالبحث عن طريقة علمية لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمى، من بين مجموعتى الطرق المستخدمة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى– والسابق عرضها بالخلفية النظرية للدراسة– والتى تتكون من *(Dreyer, 2007:423-438)*: الطرق المباشرة (المدخل الجزئى)، والأساليب غير المباشرة (المدخل الكلى)، وتقوم هذه الأساليب على القياس الكلي للظواهر الاقتصادية، وتتبع الآثار التي يخلفها في باقي قطاعات الاقتصاد القومي. ويرى الباحثون أن الطرق غير المباشرة توفر مؤشرات أكثر واقعية لمدى وجود أنشطة الاقتصاد غير الرسمى، في ظل وجود الصعوبات التي تواجه تطبيق الطرق المباشرة. ومن ثم اعتمد الباحثون الطرق الكلية (غير المباشرة) لتفوقها على الطرق المباشرة، نظرا للصعوبة الكبيرة فى استخدام الطرق المباشرة على ارض الواقع.

كما اعتمد الباحثون استخدام المداخل النقدية، والتى تعتمد على الإحصاءات والتغيرات النقدية في حجم العملة أو في هيكل فئاتها كوسيلة لتقدير الاقتصاد غير الرسمى في ج.م.ع فى الدراسة الحالية؛ كما ان المداخل النقدية تعد أكثر الطرق استخداماً على المستوى الكلي، وخاصة فى دراسات (Gutmann)1977، (Feige,1989)، (Tanzi, 1982). وتشمل المداخل النقدية: طريقة الوحدات النقدية كبيرة القيمة (الفئة). والطريقة البسيطة لنسبة العملة (Simple Currency Ratio Simple (SCR. وطريقة الطلب على العملة Demand for money. وطريقة المبادلات Transactions Method.

وقد وقع اختيار الباحثين على الطريقة البسيطة لنسبة العملة (معدل النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب) كأحدى طرق المداخل النقدية، فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، ويرجع ذلك لتوافر البيانات اللازمة لتطبيقها، وسهولة اجراء حساباتها مقارنة بغيرها من طرق المداخل النقدية. وفيما يلى عرضا مختصرا للطريقة البسيطة لنسبة العملة.

ثانيًا: الطريقة البسيطة لنسبة العملة كطريقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى

يطلق على الطريقة البسيطة لنسبة العملة العديد من المسميات، من أشهرها طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. ويعتبر *Cagan(1958)* أول من استخدم طريقة نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب للقياس الكمي للدخل غير المعلن. وتستند طريقته، إلى أن أية زيادة في أرصدة ومدفوعات العملة تعتبر مؤشراً على المعاملات غير المسجلة من قبل الحكومة، أي الزيادة في الطلب النقدي الناجم عن نمو الاقتصاد غير الرسمى. ثم قام *Gutmann (1977)*

بتطويرها عند محاولته قياس الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٦، حيث قدر قيمته بنحو ١٧٦ مليار دولار.

وتتبنى طريقة معدل النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب على عدة افتراضات *(المطيري،٢٠١٢ :٤٢٢)* من أهمها: إن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة. وإن نسبة النقود في التداول إلى الودائع تحت الطلب ثابتة في الاقتصاد الرسمي. وإن معدل دوران النقود في الاقتصاد الخفي يساوي معدل دوران النقود في الاقتصاد الرسمي.

وبناءً على ذلك، يمكن تقدير معدل التغير في نشاط الاقتصاد غير الرسمى بالنسبة إلى معدل النشاط في الاقتصاد الرسمي، من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، فإذا كانت نسبة التغيرات أعلى كانت مؤشراً على وجود الاقتصاد غير الرسمى. وبتعبير آخر، فأن المعاملات التى تتم فى الاقتصاد الرسمى يحصل جانب منها باستخدام النقود المتداولة، والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية *(Gutmann,1977: 26)*، أما المعاملات فى الاقتصاد غير الرسمى فتتم باستخدام النقود المتداولة. ومن ثم فأن التغيرات فى معدل الاقتصاد غير الرسمى الى التغيرات فى معدل الاقتصاد الرسمى، يمكن ان تحسب من خلال التغيرات التى تطرأ على معدل النقود فى التداول الى مجموع عرض النقود.

ويمكن توضيح طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب من خلال الصياغات الرياضية التالية: *(الجيلانى، ٢٠٠٨: ١٦)*

$$K = C / M1$$

$$RK = K_t - K_{t-1}$$

$$N = GDP / M1$$

$$SE = N \times D$$

حيث:

D : تمثل الودائع تحت الطلب.

C : تمثل العملة فى التداول.

K : تمثل نسبة العملة فى التداول.

M1: تمثل عرض النقد (مجموع الودائع تحت الطلب D والعملة فى التداول C).

N : تمثل سرعة دوران النقود فى الفترة t.

SE: تمثل اقتصاد الظل.

k : تمثل العملة فى التداول C الى مجموع عرض النقد M1.

RK: تمثل معدل النمو فى نسبة العملة فى التداول الى عرض النقدM1.

GDP: تمثل الناتج المحلى الاجمالى.

ولقد توصل *Guttmann (1977)* باستخدام هذه الطريقة، إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمى يمثل ١٠% من الناتج القومي في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦. وتعد دراسة (*Bagachwa & Naho,1995)* من الدراسات التى استخدمت نفس أسلوب التقدير Cash/Demand Deposits لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى في تنزانيا، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في تنزانيا في تزايد عبر الزمن، حيث بلغ ١٠% عام ١٩٦٠ و٢٠% عام ١٩٨٠.

وتتمتع طريقة معدل النقود المتداولة (السائلة) الى الودائع تحت الطلب في التقدير، بالعديد من نقاط القوة، فهي لا تفترض أن العملة هي الوسيط الوحيد في التبادل، ولم تفترض تساوي سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمى، وتتيح تقدير سلسلة زمنية لحجم الاقتصاد غير الرسمى. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه وجهت لها عدة انتقادات في التطبيق العملي، منها: *(Schneider, 2007: 1-54)* إن افتراض تماثل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمى، وثبات النسبة النقدية لفترات طويلة، ليس لهما ما يبررهما اقتصادياً. وإن تقدير معدل النقود فى التداول (السائلة) إلى الودائع تحت الطلب، لم يأخذ في الاعتبار الودائع لأجل، والتغيرات في عدد مرات استخدام النقود، والتغير في أساليب الدفع. بالاضافة الى إن التغيرات في النقود السائلة قد لا ترجع بالضرورة إلى نمو الاقتصاد غير الرسمى، فقد تكون بسبب التغيرات في الدخل والاستهلاك، ومعدلات الفائدة.

ثالثًا:تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع باستخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة

فى محاولة من الباحثين لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠١٩ باستخدام طريقة معدل النقود المتداولة (السائلة) إلى الودائع تحت الطلب، قام الباحثون بحساب نسبة النقود فى التداول من مجموع عرض النقد، والذى يتكون من الودائع تحت الطلب والنقود فى التداول، نظرا لأن العملة فى التداول ظهرت بشكل اكبر من الودائع تحت الطلب، واستمرت بالتزايد طوال فترة الدراسة. كما قام الباحثون بحساب معدل نمو نسبة العملة فى التداول الى عرض النقود، باعتبار سنة ٢٠١٩ كسنة أساس، ويرجع ذلك الى أن نسبة النقود المتداولة الى عرض النقد بتلك السنة تعد أقل نسبة بين سنوات الدراسة. وجاءت النتائج كما هى موضحة بالجدولين التاليين :

جدول رقم (١) معدل نمو نسبة العملة فى التداول الى عرض النقد بـ ج.م.ع.

خلال الفترة من ١٩٩٦– ٢٠١٩

المؤشرات / السنة	الودائع تحت الطلب (الجارية) D	العملة فى التداول C	مجموع C+D (M1)	نسبة العملة فى التداول الى عرض النقد k %	معدل النمو RK Kt-K 2019
١٩٩٦	١٣٢٢٣	٢٥٨٢٩	٣٩٠٥٢	٦٦,١٤	١٥,٧٧

١٩٩٧	١٤٠٧٣	٢٩٥١٧	٤٣٥٩٠	٦٧,٧١	١٧,٣٤
١٩٩٨	١٥٩٦٩	٣٢٨٧٥	٤٨٨٤٤	٦٧,٣٠	١٦,٩٣
١٩٩٩	١٤٧٠٨	٣٥٠٤٢	٤٩٧٥٠	٧٠,٤٣	٢٠,٠٦
٢٠٠٠	١٥٣٣١	٣٨١٦١	٥٣٤٩٢	٧١,٣٣	٢٠,٩٦
٢٠٠١	١٥٢٧٨	٤٣٨٠٩	٥٩٠٨٧	٧٤,١٤	٢٣,٧٧
٢٠٠٢	١٧٥٠٦	٤٨٩٨٣	٦٦٤٨٩	٧٣,٦٧	٢٣,٣
٢٠٠٣	١٨٩٥٤	٥٦٤٣٠	٧٥٣٨٤	٧٤,٨٥	٢٤,٤٨
٢٠٠٤	٢١٦٧٣	٦٣٣٦٣	٨٥٠٣٦	٧٤,٥١	٢٤,١٤
٢٠٠٥	٢٦٦٥٦	٧٣١٧٢	٩٩٨٢٨	٧٣,٢٩	٢٢,٩٢
٢٠٠٦	٣٥٠٣٥	٨٧٩٦٢	١٢٢٩٩٧	٧١,٥١	٢١,١٤
٢٠٠٧	٤٤٤٣٠,٣	١٠٣٦٧٤	١٤٨١٠٤,١	٧٠	١٩,٦٣
٢٠٠٨	٦٥٩٢٣,٣	١٢١٢٨٠	١٨٧٢٠٣,٣	٦٤,٧٨	١٤,٤١
٢٠٠٩	٦٤٨٤٥	١٣٤٠٣٩	١٩٨٨٨٤	٦٧,٣٩	١٧,٠٢
٢٠١٠	٧٨٨٣١	١٣٥٢٠٩	٢١٤٠٤٠	٦٣,١٦	١٢,٧٩
٢٠١١	٨٠٨٢٠	١٦٧٨٨٧	٢٤٨٧٠٧	٦٧,٥٠	١٧,١٣
٢٠١٢	٨٠٤٨٣	١٩٤٠٢٧	٢٧٤٥١٠	٧٠,٦٨	٢٠,٣١
٢٠١٣	١٠٣٠٨٩	٢٤١٠١١	٣٤٤١٠٠	٧٠,٠٤	١٩,٦٧
٢٠١٤	١٣٩٦٩٨	٢٧٠٨٥٦	٤١٠٥٥٤	٦٥,٩٧	١٥,٦٠
٢٠١٥	٢٠٦٣٦٦	٢٩٢٦٩٩	٤٩٩٠٦٥	٥٨,٦٤	٨,٢٧
٢٠١٦	٢٢٦٠٨٢	٣٤٦٨٥٣	٥٧٢٩٣٥	٦٠,٥٣	١٠,١٦
٢٠١٧	٢٨٨٣٦٩	٤١٩٠٠٨	٧٠٧٣٧٧	٥٩,٢٣	٨,٨٦
٢٠١٨	٣٨١٧١٧	٤٣٨٨٥٧	٨٢٠٥٧٤	٥٣,٤٨	٣,١١
٢٠١٩	٤٦٩٠٢٣	٤٧٦١٠٥	٩٤٥١٢٨	٥٠,٣٧	صفر

المصدر: – البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية للاعوام من ٢٠١٦ – ٢٠١٩.

– (وليد، ٢٠١٧: ١٧١) للاعوام من ١٩٩٦ – ٢٠١٥.

جدول رقم (٢) الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٩٦– ٢٠١٩

المؤشرات / السنة	الناتج المحلى الاجمالى GDP	سرعة دوران النقود N	الاقتصاد غير الرسمى SE	نسبة الاقتصاد غير الرسمى للناتج المحلى الاجمالى %
١٩٩٦	٢٥٦٢٥٠	٦,٥٦	٨٦٧٤٢,٨	٣٣,٨٥
١٩٩٧	٢٨٠٢٢٠	٦,٤٢	٩٠٣٤٨,٦	٣٢,٢٤
١٩٩٨	٣٠٢٣٠٠	٦,١٨	٩٨٦٨٨,٤	٣٢,٦٤

١٩٩٩	٣٣٧٠٠٠	٦,٧٧	٩٩٥٧٣,١	٢٩,٥٤
٢٠٠٠	٣٤٠١٠٠	٦,٣٥	٩٧٣٥١,٨	٢٨,٦٢
٢٠٠١	٣٥٨٧٠٠	٦,٠٧	٩٢٧٣٧,٤	٢٥,٨٥
٢٠٠٢	٣٧٨٩٠٠	٥,٦٩	٩٩٦٠٩,١	٢٦,٣٠
٢٠٠٣	٤١٧٥٠٠	٥,٥٣	١٠٤٨١٥,٦	**٢٥,١٠**
٢٠٠٤	٤٨٥٣٠٠	٥,٧٠	١٢٣٥٣٦,١	٢٥,٤٥
٢٠٠٥	٥٣٨٥٠٠	٥,٣٩	١٤٣٦٧٥,٨	٢٦,٦٨
٢٠٠٦	٦١٧٧٠٠	٥,٠٢	١٧٥٨٥٧,٧	٢٨,٤٧
٢٠٠٧	٧٤٤٨٠٠	٥,٠٢	٢٢٣٠٣٩,١	٢٩,٩٤
٢٠٠٨	٨٩٥٥٠٠	٤,٧٨	٣١٥١١٣,٣	٣٥,١٨
٢٠٠٩	١٠٤٢٢٠٠	٥,٢٤	٣٣٩٧٨٧,٨	٣٢,٦٠
٢٠١٠	١٢٠٦٦٠٠	٥,٦٣	٤٤٣٨١٨,٥٣	٣٦,٧٨
٢٠١١	١٣٧١١٠٠	٥,٥١	٤٤٥٣١٨,٢	٣٢,٤٧
٢٠١٢	١٥٧٥٥٠٠	٥,٧٣	٤٦١١٦٧,٥٩	٢٩,٢٧
٢٠١٣	١٧٥٣٣٠٠	٥,٠٩	٥٢٤٧٢٣,٠١	٢٩,٨٩
٢٠١٤	١٩٩٧٦٠٠	٤,٨٦	٦٧٨٩٣٢,٢٨	٣٣,٩٨
٢٠١٥	٢٤١٤٠٠٠	٤,٨٣	٩٩٥٣٧٦,٠٦	٤١,٢٣
٢٠١٦	٢٧٠٠٠٠٠	٤,٧١	١٠٦٤٨٤٦,٢٢	٣٩,٤٣
٢٠١٧	٣٤٧٠٠٠٠	٤,٩٠	١٤١٣٠٠٨,١	٤٠,٧٢
٢٠١٨	٤٤٣٧٠٠٠	٥,٤٠	٢٠٦١٢٧١,٨	٤٦,٤٥
٢٠١٩	٥٣٢٢٠٠٠	٥,٦٣	٢٦٤٠٥٩٩,٤٩	٤٩,٦١
المتوسط العام				٣٣,٠١

مصدر: بيانات الجدول السابق رقم (٢)،(وليد، ٢٠١٧ :١٧١)، البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية والنشرات الشهرية الصادرة خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٩.

ومن الجدولين السابقين يتبين ما يلى:

- أن أكبر قيمة للاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ج.م.ع كانت ٤٩,٦١% عام ٢٠١٩، وأن أقل نسبة بلغت ٢٥,١٠% عام ٢٠١٢، بمتوسط عام بلغ ٣٣,٠١% لفترة الدراسة.
- توجد زيادة مضطرة فى حجم الاقتصاد غير الرسمى خلال جميع سنوات الدراسة، غير أن تلك الزيادة تراجعت خلال عامى ٢٠٠١،٢٠٠٠ فقط ، مقارنة بالعامين السابقين عليهما مباشرة، وهما عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩.

- ان الزيادة فى نمو حجم الاقتصاد غير الرسمى بدأت طفيفة للاعوام ما قبل ٢٠١٠، ثم أخذت وتيرة النمو فى التزايد الكبير من عام الى آخر بعد ذلك ، بدءا من عام ٢٠١٣، حتى وصلت الى ذروتها فى عام ٢٠١٩، بنسبة زيادة بلغت ٤٩٤,٩٧% مقارنة بعام ٢٠١٠.
- وعلى الرغم من النتيجة السابقة، الا أن نسبة الاقتصاد غير الرسمى الى الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع قد انخفضت خلال عام ٢٠١١ – وهو عام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١– حيث بلغت قيمتها نحو ٣٢,٤٧% مقارنة بنسبة ٣٦,٧٨% عام ٢٠١٠. ثم تابعت تلك النسبة الانخفاض فى عامى ٢٠١٢، ٢٠١٣، حيث بلغت ٢٩,٢٧% ، ٢٩,٨٩% على التوالى. ثم بدأت النسبة فى الارتفاع بباقى سنوات الدراسة بدءا من عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٣٣,٩٨%، حتى وصلت اوجها عام ٢٠١٩ اذ بلغت نحو ٤٩,٦١%، وذلك ما عدا عام ٢٠١٦، والذى بلغت فيه النسبة ٣٩,٤٣% بانخفاض قدره ١,٠٨% عن عام ٢٠١٥.

ويرى الباحثون ان الانخفاض النسبى فى نسبة الاقتصاد غير الرسمى الى الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع خلال اعوام الثورة المصرية من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤، على الرغم الزيادة المضطرة فى الاقتصاد غير الرسمى خلال نفس السنوات، أمر قد يرجع مرده الى ان الزيادة فى حجم الاقتصاد غير الرسمى بلغت مقدارا أقل من مقدار الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك السنوات .

كما يلاحظ انه كلما كبر حجم الاقتصاد غير الرسمى لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. ويوجد من الناحية العملية ما يؤيد تلك النتيجة ، فيلاحظ على سبيل المثال أن كافة القضايا التي تم ضبطها داخل ج.م.ع والمتعلقة بالإتجار في المخدرات أو العملة أو القمار... الخ ، كانت مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة.

مما سبق من نتائج، يتبين صحة الفرض الاول للدراسة، ومؤداه: "يوجد ارتفاع في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، خلال الفترة من ١٩٩٦– ٢٠١٩، باستخدام طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة تجاه ضمه للاقتصاد الرسمى". كما يتبين صحة الفرض الثانى، ومؤداه: " تتجه التطورات في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، باستخدام طريقة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، نحو الزيادة بصفة عامة خلال الفترات الزمنية المختلفة للدراسة".

رابعًا: مقارنة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بنتائج بعض الدراسات السابقة بـ ج.م.ع. والدول الاخرى

١- مقارنة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى ج. م.ع بنتائج الدراسات السابقة:

يوجد القليل من الدراسات التى تعرضت لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، وتتسم معظم هذه الدراسات بالقدم النسبى، ومن أهم نتائجها ما يلى:

- تبين من دراسة قام بها البنك الدولى لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج القومى فى عام ٢٠٠٦، أن تلك النسبة بلغت ٢٧,٥% بدول شمال افريقيا ومن بينها ج.م.ع .
- وفى دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٧ لقياس حصة الاقتصاد غير الرسمى من العمل فى مختلف دول العالم، تبين ان النسبة فى مصر بلغت ٥٥%.
- قام F. Schneider استاذ الاقتصاد بجامعة يوهانس كيبلر لينز النمساوية، بحساب حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج القومى فى ١٤٥ دولة فى العالم خلال الفترة من ١٩٩٩– ٢٠٠٧. وقسم فيها الدول الى سبع مجموعات، ووقعت مصر ضمن ٣٧ دولة افريقية. وبلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمى من الناتج القومى لمصر ٦٨%.
- أوضح *De Soto (2011)* فى دراسة أعدها عن حجم الاقتصاد غير الرسمى لمصر وتونس، أن حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، يوازى اجمالى الاستثمارات الاجنبية التى تم ضخها فى مصر، منذ خروج الحملة الفرنسية وحتى عام ٢٠١١.
- وفى دراسة قام بها *وليد (٢٠١٧)* لتقدير حجم الاقتصاد الخفى فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠– ٢٠١٥، بتطبيق ثلاثة طرق، هى: طريقة نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب لـ *Gutmann (1977)*، وطريقة الطلب على العملة لـ *Tanzi (1982)*، وطريقة المبادلات لـ *Feige (1989)*، تم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالى:

جدول رقم (٣) نتائج تقديرات الطرق الثلاث لتقدير حجم الاقتصاد الخفى

السنوات	حجم الاقتصاد الخفي المقدر بطريقة Gutmann (١)	الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	حجم الاقتصاد الخفي المقدر بطريقة Tanzi (٢)	الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	حجم الاقتصاد الخفي المقدر بطريقة Feige (٣)	الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٨٠	٣٩٢٦،٦٨	٢٣	–	–	٣٩١٠،٨٧٦	٢٢،٨٠
١٩٨١	٥٥٥٨،٦١	٢٥	٩٥١٩،٧٦٨٤٠١	٤٢،٣٧	٥٥٤٨،٣١	٢٤،٦٩
١٩٨٢	٧٤٤٢،١٥	٢٨	٦٤٩٢،٦٤١٠٤٣	٢٤،٥٧	٧٤٥٣،٦٩٦	٢٨،٢٠
١٩٨٣	١١٠٢٧،٧٥	٣٥	٥٩٨٤،٥٨٩١٨٩	١٨،٨٨	١١٠١٦،٦٨٨	٣٤،٧٦
١٩٨٤	١١٢١٦،٣٥	٣٠	١٦٦٨٨،٥٤٠١	٤٤،٥٦	١١١٧٨،٥٢	٢٩،٨٤
١٩٨٥	١١٣١٣،٣٧	٢٦	١٨١٢٥،٩٢٥٦٣	٤١،٠٧	١١٣٢٣،٨٤	٢٥،٦٥

١٩٨٦	١٢٣٦٢،٧٤	٢٤	١٣٢٩٧،٣١٤٨٢	٢٥،٨٠	١٢٤١٥،٨٥	٢٤،٠٩
١٩٨٧	١٥٥٤٩،٤٣	٢٥	٢١٨١٥،٦٤	٣٥،٤١	١٥٦٠٤،٤٩	٢٥،٣٣
١٩٨٨	١٧٠٧٩،٣٤	٢٢	٢٩٧٥٠،٧٨٣٩٩	٣٨،٧٣	١٧١١٢	٢٢،٢٨
١٩٨٩	١٩٩٤٢،٥٦	٢١	٣٤٦٣٤،٤٣٩٩٩	٣٦،٠٣	١٩٩٨٣،٨١	٢٠،٧٩
١٩٩٠	٢٨٠٨٥،٩٧	٢٥	٦٣٩٩٥،٥٩٩٩٨	٥٧،٥٤	٢٨١٣٠،٢٣	٢٥،٢٩
١٩٩١	٢٥٨٥٥،٩٩	١٩	٨٠٤٠٢،٥٨٢٠١	٥٧،٨٠	٢٥٧٨٤،١٤	١٨،٥٣
١٩٩٢	٢٢٤٢١،٣٥	١٤	٥٤٨٨٦،٦٨٩٠١	٣٤،٨٩	٢٢٤٤١،٩٢	١٤،٢٦
١٩٩٣	٣١٠٥٤،١٦	١٨	٦٤٧٧٤،٤٩٩٩٨	٣٧،٠١٣	٣١٠٤٤،٥٦	١٧،٧٣
١٩٩٤	٤٠٦٦٧،٠٥	٢٠	٤٧٨٨٣،٨٩٩٩٩	٢٣،٣٥	٤٠٧٩٦،١٨	١٩،٩٠
١٩٩٥	٤٠٣٥٣،٤٢	١٨	٥٤٩٦٠،٩٤٢٠١	٢٤،٠٧	٤٠٢٢٨،٩٦	١٧،٦٢
١٩٩٦	٣٣٧٣١،٩٨	١٣	٨٦٤١٠،٠٦٢٤٩	٣٣،٧٢	٣٣٩٠٦،٣٦	١٣،٢٣
١٩٩٧	٥٢٣٣٧،٧٩	١٩	٧٦٨٦٤،٣٤٦	٢٧،٤٣	٥٢٣٧١،٧	١٨،٦٨
١٩٩٨	٥١٩٤٥،٦٠	١٧	١٢٧١٩٨،٧٧١١	٤٢،٠٧	٥١٨١٩	١٧،١٤
١٩٩٩	٩٩٧٥٩،٤١	٣٠	٦٣٠٦٦،١٧٩٩٣	١٨،٧١	٩٩٨٠٥	٢٩،٦١
٢٠٠٠	١١٤٥٦٣،٧٦	٣٤	١٥٠٠٢١،٥١١	٤٤،١١	١١٤٥٨٢	٣٣،٦٩
٢٠٠١	١٧٠٩٨١،٦٣	٤٧	١٢٩٠٤٩،٤٩٩	٣٥،٩٧	١٦٧١٧٤،٣	٤٦،٦٠
٢٠٠٢	١٧٢٦٢٦،٢٢	٤٥	١٧٦٥١٠،٥٦٤٩	٤٦،٥٨	١٧٢٩٥٨،٧	٤٥،٦٤
٢٠٠٣	٢١٨٤٥٥،٥٢	٥٢	١٤٢٧٩٣،٣٥	٣٤،٢٠	٢١٧٩٨٧،١٢	٥٢،٢١
٢٠٠٤	١٧٦٥١٠،٧١	٣٦	٤١٦٩٢٦،٠٨٢٨	٨٥،٩١	٤١٩٢٣،٢	٨،٧٣
٢٠٠٥	٢٣٤١٨٠،٢٠	٤٤	٢٥٥٥٥٥،٩٤٥١	٤٧،٤٥	٢٣٤١٦٨،٧٢	٤٣،٤٨
٢٠٠٦	٢١٣٠٠٠،٦٣	٣٥	١٢٥٤٢٣،٩٨٥١	٢٠،٣٠	٢١٢٥٢٩،٧٥	٣٤،٤٠
٢٠٠٧	٢٠٦٣٤٨،٦٨	٢٨	٣٢٣٠٣٤،٦٥٦	٤٣،٣٧	٢٠٦٠٢٨،٣٢	٢٧،٦٦
٢٠٠٨	٧٨٧٤٦،١٤	٩	٣٩٥٦٩٤،٥٨٤٩	،١٨	٧٧٩٥٧،١٦	٨،٧٠
٢٠٠٩	١٨٢٢٧٧،٠٨	١٧	٢٣٩١٩٥،٣٢٢١	٢٢،٩٥	١٨٠٩٣٦،٦	١٧،٣٦
٢٠١٠	١٥٤٠٦٥،٧	١٣	٤١١١٨٥،١٤٨	٣٤،٠٧	١٥٣١٥٤،٤	١٢،٦٩

	٨					
٢٠١١	٣٧١٦١٦،٧	٢٧	١٠٥٨٦٠،٧٥٤٢	٧،٧٢	٣٧١٦٢٨	٢٧،١٠
٢٠١٢	٦٥٠٤٢٥،٢٧	٤١	٥٤٨٩٠٥،٥٧١٣	٣٤،٨٤	٦٥٠٣٨٠	٤١،٢٨
٢٠١٣	٦٤٣٨٩٥،٧٠	٣٧	٣٨١١٦٧،٤١٩٩	٣١،٧٣	٦٤٢١٩١،٢١	٣٦،٦٢
٢٠١٤	٧٩٣٥٥٩،٤٤	٣٩	٢٢٧٩١٢١،٧٦٨	١١٤،٠٩	٧٩٣٤٩٢،٠٤	٣٩،٧٢
٢٠١٥	٣٩٤٧٢٦،٧١	١٦	١٠٥٠٤٢٧،٨	٤٣،٦٩	٣٩١٤٥٠،٧٦	١٦،٢٨

المصدر: وليد ، ٢٠١٧: ١٧٥.

وقد أظهرت تقديرات حجم الاقتصاد الخفى، أن أعلى قيمة للاقتصاد الخفي في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نحو ١١٤،٠٩% عام ٢٠١٤ وفقاً لطريقة Tanzi، أي أن الاقتصاد الخفي في مصر يزيد عن حجم الناتج المحلي الإجمالي الرسمي بـ ١٤،٠٩%. وهو ما أكدت عليه بعض الأدبيات الاقتصادية بأن الاقتصاد الخفي قد ينمو بنسب تفوق نسب الاقتصاد الرسمي. في حين بلغت التقديرات وفقاً لطريقتي Gutmann وFeige حوالي ٣٩% ، ٣٩،٧٢% على التوالي عن نفس العام. كما بلغت أقل قيمة للاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٧،٧٢% في عام ٢٠١١ وفقاً لطريقة Tanzi. في حين بلغت ٢٧% و٢٧،١٠% وفقاً لطريقتي Gutmann وFeige على التوالي عن نفس العام.

- تشير الدراسات الى زيادة حجم الانشطة غير الرسمية فى مصر، الى نسبة تتراوح ما بين ٤٠%- ٦٠% من حجم الوحدات الاقتصادية، والتى تتركز فى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بقيمة تقدر بنحو تريليون جنيه فى عام ٢٠١٦، ترتفع الى ٢,٦ تريليون جنيه اذا ما تم ضم العقارات غير المسجلة، وهو الامر الذى يمثل خطورة بالغة على اداء الاقتصاد القومى فى مجمله. *(ماجد ابو النجا، ٢٠١٨: ٣)*
- وفى دراسة تعود إلى نهاية ٢٠١٨، اعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية، عن حجم الاقتصاد غير الرسمى، قدر بحوالى ٤ تريليون جنيه، تعادل نحو ٦٠% من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد، والمقدرة بنحو ٤٠٠ مليار دولار.
- وكشفت دارسة *لأحمد مجدى (٢٠١٩)* لتقدير حجم الاقتصاد الخفى فى تسعة بلدان بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، من بينها ج.م.ع، عن ان متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر يقدر بنحو ٢١,٤٣% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى، خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧. فيما بلغت نسبته ١٩,١٥% من الناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠١٧.

- وبمقارنة نتائج دراسة احمد مجدى،٢٠١٩ مع نتائج أحدى الدراسات العالمية السابقة، والتى أجريت على مصر ١٩٩٧- ٢٠١٣ بواسطة F. Schneider، أظهرت المقارنة تطابق نسبة الاقتصاد غير الرسمى بين الدراستين الى حد كبير، حيث أكدت دراسة Schneider أن حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠١٣ يبلغ نحو ٢١,٤٣%، وبلغت هذه النسبة لنفس العام ٢٠,١٩% فى دراسة أحمد مجدى.

وفى ضوء نتائج الدراسات السابقة، التى قامت بمحاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، خلال فترات زمنية مختلفة، وباستخدام طرق تقدير مختلفة، يتبين وجود اتفاق بين نتائج معظم الدراسات ونتائج الدراسة الحالية، على ان حجم الاقتصاد غير الرسمى بمصر يعد مرتفعا. الأمر الذى يدعو الى ضرورة محاولة السيطرة على الانشطة غير الرسمية من قبل الدولة، ووضعها تحت أعين الاجهزة الرسمية المختلفة ، للحد من الآثار السلبية لتلك الانشطة على الاقتصاد القومى.

٢- مقارنة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ببعض الدول الاخرى:

قام الباحثون فى هذا الجزء، بمحاولة التعرف على حجم الاقتصاد الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال سنوات مختلفة ببعض دول العالم، وذلك بغرض التعرف على موقف الاقتصاد غير الرسمى بمصر مقارنة بالاقتصاد غير الرسمى بتلك الدول، وذلك كما يلى:

- وفقاً لدراسة *(Schneider & Buehn,2009)*، باستخدام طريقة الطلب على العملة، في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى، يوضح الجدول رقم (٤) حجم الاقتصاد غير الرسمى في مصر، وبعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥:

جدول رقم (٤) حجم الاقتصاد غير الرسمى في مصر وبعض الدول العربية

كنسبة من الناتج المحلي طبقا لدراسة Schneider & Buehn

السنوات	السعودية	سوريا	الكويت	الإمارات	اليمن	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
١٩٩٩	١٨,٤	١٩,٥	٢٠,٣	٢٦,٣	٢٧,٥	٣٣,٥	٣٥,١	٣٦,٢	٣٨,٣
٢٠٠٠	١٨,٤	١٩,٣	٢٠,٣	٢٦,٤	٢٧,٤	٣٤,١	٣٥,١	٣٦,٤	٣٨,٤
٢٠٠١	١٨,٢	١٩,٤	٢٠,٢	٢٦,٢	٢٧,١	٣٣,٩	٣٥,١	٣٦,٥	٣٨,٤
٢٠٠٢	١٨,٤	١٩,٢	٢٠,١	٢٦,١	٢٧	٣٤,١	٣٤,٨	٣٦,٧	٣٨,٥
٢٠٠٣	١٨,٨	١٩,٣	٢٠,٣	٢٦,٦	٢٧	٣٤,٦	٣٤,٩	٣٦,٩	٣٨,٦
٢٠٠٤	١٩,٢	١٩,١	٢٠,٥	٢٧,٢	٢٧	٣٥	٣٤,٩	٣٦,٨	٣٩
٢٠٠٥	١٩,٤	١٩,٦	٢٠,٦	٢٧,٢	٢٧,٣	٣٥,٦	٣٥,٢	٣٦,٨	٣٩,١
المتوسط	١٨,٧	١٩,٣	٢٠,٣	٢٦,٦	٢٧,٢	٣٤,٤	٣٥	٣٦,٦	٣٨,٧

Source: (Schneider & Buehn, 2009: 18 – 29).

ومن الجدول السابق يتبين، ان تونس تعد من أكبر الدول العربية معاناة من الاقتصاد غير الرسمى بنسبة بلغت في المتوسط ٣٨,٧%، تليها المغرب ومصر بنسبة ٣٦,٦% ، ٣٥% على التوالي. وتحتل المملكة العربية السعودية صدارة الدول العربية كأقل حجم للاقتصاد غير الرسمى بنسبة بلغت في المتوسط ١٨,٧% من إجمإلي الناتج المحلي، تليها سوريا بنسبة ١٩,٣%. وبمقارنة متوسط الاقتصاد غير الرسمى بمصر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٥ والتى تبلغ نحو ٣٥%، بمتوسط نفس النسبة بالدراسة الحالية، والتى تبلغ نحو ٢٦,٧٩%، يتبين ان النسبة مختلفة الى حد كبير، وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة الى اختلاف طريقة القياس المستخدمة فى كلا الدراستين.

- كما قدمت دراسة (Frey, Weck-Hannemann ,1984: 33-53) حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لـ ١٧ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال الفترة من١٩٦٠- ١٩٧٨، باستخدام أسلوب الطلب على العملة. ويمكن توضيح تقديرات الدراسة لحجم الاقتصاد غير الرسمى، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥) تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

النسبة من الناتج المحلى الاجمالى	الدول	النسبة من الناتج المحلى الاجمالى	الدول
8.6%	المانيا	13.2%	السويد
8.3%	الولايات المتحدة	12.4%	بلغاريا
8.0%	المملكة المتحدة	11.8%	الدينمارك
7.6%	فينلندا	11.4%	ايطاليا
7.2%	ايرلندا	9.6%	نيوزلندا
6.5%	اسبانيا	9.4%	فرنسا
4.3%	سويسرا	9.2%	النرويج
4.1%	اليابان	8.9%	استراليا
		8.7%	كندا

وبالنظر للجدول السابق يتضح، أن نسبة الاقتصاد غير الرسمى الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بالدول محل الدراسة، قد بلغت أقصاها في السويد بنسبة ١٣،٢%، بينما بلغت ادنادها فى اليابان حيث بلغت النسبة ٤,١% من الناتج المحلى الاجمالى اليابانى. وبمقارنة النسب المبينة بالجدول بنسب الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع، يتبين ارتفاع نسب الاقتصاد غير الرسمى بمصر مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المبينة بالجدول السابق.

- وفى دراسة المطيري (٢٠١٢) تم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمى في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة الطلب على العملة. وتبين تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمى في المملكة، حيث قدر بمتوسط عام ٣٩،١٠% عن الفترة من١٩٧٠- ٢٠٠٩. وبمقارنة تلك النسبة بمتوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمى بمصر كنسبة من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠١٩ وقدرها ٣٣,٠١%، يتبين انها أقل فى ج.م.ع.
- أما Schneider & Enste (108 -77 : 2000)، فاعتمدا على طريقة الطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الرسمى، وقاما بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. والنتائج مبينة بالجدول التالي :

جدول رقم (٦) حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في بعض دول (OECD)

الدول	حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الطلب على العملة (١٩٩٠-١٩٩٣)	حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الطلب على العملة (١٩٨٩-١٩٩٠)
استراليا	13.0	10.1
النمسا	6.1	5.1
بلغاريا	20.8	19.3
كندا	13.5	12.8
الينمارك	15.0	10.8
فنلندا	—	—
فرنسا	13.8	9.0
المانيا	12.5	11.8
المملكة المتحدة	11.2	9.6
اليونان	—	—
ايرلندا	14.2	11.0
ايطاليا	24.0	22.8
اليابان	—	—
هولندا	12.7	11.9
نيوزيلندا	29	9.
النرويج	16.7	14.8
البورتغال	—	—
اسبانيا	17.3	16.1
السويد	17.0	15.8
سويسرا	6.9	6.7

الولايات المتحدة	8.2	6.7
المتوسط	13.5	11.9

Source: Schneider & Enste (2000: 77- 108) .

وبمقارنة النتائج المبينة بالجدول السابق بنتائج الدراسة الحالية، يتبين ان نسب الاقتصاد غير الرسمى من الناتج المحلى الاجمالى بمصر، تعد اعلى كثيرا من نسب جميع الدول الموجودة بالجدول أعلاه، اذ وصلت اعلى قيمة لنسبة الاقتصاد غير الرسمى الى ٢٠,٨% بدولة بلغاريا. كما يتبين من الجدول اعلاه، ان هناك بعض الدول لا يوجد بها اقتصاد غير رسمى بالمرة خلال تلك الفترة الزمنية، وهى اليابان وفنلندا والبرتغال، حيث تصل النسبة الى صفر%.

خلص الباحثون فى ضوء المقارنات السابقة بين تقديرات الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع. بغيرها من الدول العربية والاجنبية، الى ما يلى:

- يتقارب حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، مع نسبته بالدول التى تمر بمرحلة انتقالية وعددها ٢٣ دولة، حيث تدور تلك النسبة فى فلك الـ ٣٤%. وتشابه مع نسب معظم الدول النامية بأفريقيا وامريكا الوسطى، بينما تزيد عن الدول المتطورة جدا والدول الشيوعية.*(شهاب،٢٠١٣: ٩)*
- تتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي للسنة نفسها حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة مثلى يمكن تفضيلها باستمرار، فكل طريقة تتسم بجوانب قوة وضعف. ويعود ذلك إلى اختلاف الافتراضات التي بنيت عليها كل طريقة، والاختلاف في مصادر البيانات، ومدى استيعاب كل طريقة لأنواع ومكونات الاقتصاد غير الرسمى. ففى دراسة *(وليد، ٢٠١٧)* على سبيل المثال، يتبين أن أعلى قيمة للاقتصاد غير الرسمى في]ج.م.ع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٢٩,٨% عام ٢٠١٤ وفقاً لطريقة Tanzi، بينما بلغت قيمته عام ٢٠٠٣ ، ٥٢% وفقاً لطريقة Gutmann ، و٥٢,٢١% وفقا لطريقة Feige. كما بلغت أقل قيمة للاقتصادغير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ وفقاً لطريقتي Gutmann و Feige حيث بلغت قيمته ٩% ، ٨,٧% على التوالي، بينما بلغت قيمته ٢,٩ % عام١٩٨٠ وفقاً لطريقة Tanzi. كما يتبين ان طريقة Tanzi تعطى نسبة اكثر ارتفاعا من الطريقتين الأخرتين واللتان تقتربان كثيرا فى نتيجتيهما. فعلى سبيل المثال نجد فى العام الاخير للدراسة ان النسبة وفقا لطريقة Tanzi٤٣,٦٩% بنما تبلغ النسبة عند Gutmann ١٦% وعند Feige ١٦,٢٨% ، وبالمثل فى معظم سنوات الدراسة.

وبمقارنة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع فى الدراسة الحالية، والتى استخدمت طريقة معدل النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب ،

بنتائج النسبة للطرق الثلاثة المستخدمة بدراسة *وليد (٢٠١٧)* خلال نفس الفترة الزمنية من عام ١٩٩٦– ٢٠١٥، يتبين ان نتائج الدراسة الحالية لا تتفق بصورة مطلقة مع نتيجة أى من الطرق الثلاثة، لاختلاف الطريقة المطبقة عن طرق الدراسة الاخرى. ففى عام تقترب نسبة الاقتصاد غير الرسمى بالدراسة الحالية من نسبة طريقة معينة، بينما تقترب فى العام التالى من نسبة طريقة أخرى، وهكذا.

- على الرغم من اختلاف الأرقام المطلقة للحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمى في ج.م.ع ، بين الدراسات المختلفة، إلا أن معظم نتائج الدراسات– والتى استخدمت العديد من الطرق– تتفق في اتجاه التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمى نحو الزيادة خلال الفترات الزمنية المختلفة.
- ان نسبة الاقتصاد غير الرسمى من الناتج المحلى الاجمالى بمصر، تعد مرتفعة جدا مقارنة بمثيلاتها من الدول الاجنبية وبعض الدول العربية. وأيا كانت الطريقة المستخدمة فى التقدير، يرى الباحثون ان ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمى وزيادة نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين بالانشطة الاقتصادية غير الرسمية فى مصر، أمر يرجع الى الازمات الاقتصادية التى مرت بها مصر، وفترات الانكماش الاقتصادى وما يتبعها من انخفاض دخول الافراد، واللجؤ الى الاقتصاد غير الرسمى كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية. بالاضافة الى برامج التصحيح الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، والتى فرضت على الدولة المصرية من المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى.

مما سبق من نتائج، يتبن صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة، ومؤداه: " فى ضوء نتائج الدراسات السابقة، التى قامت بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى العديد من الدول العربية والاجنبية، خلال فترات زمنية مختلفة، يتبين وجود اتفاق بين نتائج معظم الدراسات، على ارتفاع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، مقارنة بتلك الدول ".

المبحث الرابع: نتائج الدراسة وتوصياتها وآفاقها المستقبلية

عرض الباحثون فى هذا الجزء من الدراسة الى كل من نتائج الدراسة– *والتى اثبتت صحة الفروض الثلاثة التى قامت عليها الدراسة*– ومناقشتها وتفسيرها ، وتوصيات الدراسة ، وآفاق الدراسة المستقبلية، وذلك كما يلى:

أولا: نتائج الدراسة

١– بلغ المتوسط العام لحجم الاقتصاد غير الرسمى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ ج.م.ع. ٣٣,٠١% لفترة الدراسة. وأن أكبر نسبة للاقتصاد غير الرسمى كانت ٤٩,٦١ % عام ٢٠١٩ ، وأن أقل نسبة بلغت ٢٥,١٠% عام ٢٠١٢ .

٢- توجد زيادة مضطرة فى حجم الاقتصاد غير الرسمى خلال جميع سنوات الدراسة، غير أن تلك الزيادة تراجعت خلال عامى ٢٠٠١،٢٠٠٠ فقط ، مقارنة بالعامين السابقين عليهما مباشرة، وهما عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩.

٣- ان الزيادة فى نمو حجم الاقتصاد غير الرسمى بدأت طفيفة خلال الاعوام ما قبل ٢٠١٠، ثم أخذت وتيرة النمو فى التزايد الكبير من عام الى آخر بعد ذلك ، بدءا من عام ٢٠١٣، حتى وصلت الى ذروتها فى عام ٢٠١٩، بنسبة زيادة بلغت ٤٩٤,٩٧% مقارنة بعام ٢٠١٠.

٤- على الرغم من النتيجة السابقة، الا أن نسبة الاقتصاد غير الرسمى الى الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع قد انخفضت خلال عام ٢٠١١– وهو عام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١– حيث بلغت قيمتها نحو ٣٢,٤٧% مقارنة بنسبة ٣٦,٧٨% عام ٢٠١٠. ثم تابعت تلك النسبة الانخفاض فى عامى ٢٠١٢ ، ٢٠١٣، حيث بلغت ٢٩,٢٧% ، ٢٩,٨٩% على التوالى. ثم بدأت النسبة فى الارتفاع بباقى سنوات الدراسة بدءا من عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٣٣,٩٨%، وحتى وصلت اوجها عام ٢٠١٩ اذ بلغت نحو ٤٩,٦١% ، وذلك ما عدا عام ٢٠١٦، والذى بلغت فيه النسبة ٣٩,٤٣% بانخفاض قدره ١,٠٨% عن عام ٢٠١٥.

ويرى الباحثون ان الانخفاض النسبى فى نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمى الى الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع خلال اعوام الثورة المصرية من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤، على الرغم الزيادة المضطرة فى الاقتصاد غير الرسمى خلال نفس السنوات ، أمر قد يرجع مرده الى ان الزيادة فى حجم الاقتصاد غير الرسمى بلغت مقدارا أقل من مقدار الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى خلال تلك السنوات . كما يتبين أنه كلما كبر حجم الاقتصاد غير الرسمى لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. ويوجد من الناحية العملية ما يؤيد تلك النتيجة، فيلاحظ – على سبيل المثال– أن كافة القضايا التي تم ضبطها داخل ج.م.ع والمتعلقة بالإتجار في المخدرات أو العملة أو القمار... الخ، كانت مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة.

٥- يوجد القليل من الدراسات التى تعرضت لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى بـ ج.م.ع ، والتى يتسم معظمها بالقدم النسبى. وفى ضوء نتائج تلك الدراسات، والتى اجريت خلال فترات زمنية مختلفة، وباستخدام طرق تقدير مختلفة، يتبين وجود اتفاق بين نتائج معظم الدراسات، ونتائج الدراسة الحالية، على ان حجم الاقتصاد غير الرسمى بمصر يعد مرتفعا، الأمر الذى يدعو الى ضرورة محاولة السيطرة على الانشطة غير الرسمية من قبل الدولة، ووضعها تحت أعين الاجهزة الرسمية المختلفة، للحد من الآثار السلبية لتلك الانشطة على الاقتصاد القومى.

٦- ان نسبة الاقتصاد غير الرسمى من الناتج المحلى الاجمالى بـ ج.م.ع، تعد مرتفعة جدا مقارنة بمثيلاتها من الدول الاجنبية وبعض الدول العربية. وأيا كانت الطريقة المستخدمة فى التقدير،

يرى الباحثون ان ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمى وزيادة نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين بالانشطة الاقتصادية غير الرسمية ، أمر يرجع الى الازمات الاقتصادية التى مرت بها، وفترات الانكماش الاقتصادى وما يتبعها من انخفاض دخول الافراد، واللجؤ الى الاقتصاد غير الرسمى كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية. بالاضافة الى برامج التصحيح الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، والتى فرضت على ج.م.ع من المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى.

٧- على الرغم من ان الدراسات العلمية التى تجرى – ومن بينها الدراسة الحالية– قد توصلت الى ان تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع لايزال فى المنطقة الآمنة وقابل للسيطرة، غير ان قلة الدراسات المتخصصة فى هذا فتح المجال أمام التكهنات حول حجم هذا القطاع فى ج.م.ع. دون الاستناد الى دليل علمى. فقد اشار البعض الى أن حجم القطاع ارتفعت نسبته الى اكبر من ١٠٠%، دون وجود أدلة على ذلك.

ثانيا: توصيات الدراسة

فى ضوء نتائج الدراسة ، ومن خلال استعراض التجارب الدولية للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، تبين عدم وجود استراتيجية موحدة تناسب الجميع لاحتواء هذه الظاهرة، ومع ذلك فإن فهم الأسباب العميقة والبحث في جذور هذه الظاهرة، هو الفيصل الذى يسمح بتوفير استراتيجية أفضل لاحتوائها. ومن ثم، فإن احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى لا يمكن أن يتم بدون الوقوف على الأسباب الحقيقية لوجود هذا الاقتصاد، فزيادة مستوى العقوبات المرتبطة بالاشتراك في أنشطة الاقتصاد غير الرسمى، عادة ما تتناول الأعراض دون أن تلمس الأسباب الحقيقية للنمو في أنشطة الاقتصاد غير الرسمى *(وليد،٢٠١٧: ٧٥)*. ويعرض الباحثون الآليات التى تتضمنها الاستراتيجية الواجب على المسؤولين بـ ج.م.ع استخدامها فى احتواء الاقتصاد غير الرسمى، وتتضمن هذه الاستراتيجية الآليات التالية:

١- آليات إصلاح النظام الضريبي:

يعد إصلاح النظام الضريبي من المتطلبات المهمة لمعالجة الاقتصاد غير الرسمى الناجم عن التهرب الضريبي، حيث ان ارتفاع العبء الضريبي يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي دوراً رئيساً في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمى، وتمارس معدلاتها وأسعارها دوراً مهماً في التأثير في رغبة الأفراد في العمل في الأنشطة الرسمية، أو الاتجاه للأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب. وتأسيساً على ما سبق، حرص أغلب المهتمين بظاهرة الاقتصاد غير الرسمى، على إجراء تطوير شامل للقطاع الضريبي، يتبنى آليات المعالجة التالية: *(Torgler & Schneider, 2009:241)*

- التحريض الضريبى، والذى يتمثل فى تجنب تطبيق الضرائب بأثر رجعي او تخفيضها، وذلك للمؤسسات التي ستدخل في الاقتصاد الرسمي، ما يحفز الوحدات غير الرسمية على الاندماج فى الاقتصاد الرسمى.
- توفر الإدارات الضريبية لقنوات الاتصال المباشر، كالخطوط الساخنة، والمواقع الإلكترونية، للإبلاغ عن الأنشطة الخفية والتهرب الضريبي، مع تقديم مكافآت للمبلغ إذا كانت معلوماته ذات قيمة، مع الحفاظ على سرية هوية ومعلومات المبلغ.
- تبسيط الإجراءات الضريبية، من خلال توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، مثل المواقع الإلكترونية، وتعبئة النماذج إلكترونياً، بالتزامن مع تبسيط الإجراءات والمتطلبات الإدارية، مع تطبيق برامج مبتكرة لتشجيع الأفراد على تسجيل نشاطهم والتحول للأنشطة الرسمية.
- الاهتمام بالبرامج الداخلية والخارجية لتطوير وتأهيل وتدريب كادر السلطات الضريبية، وتفعيل مشاركتهم بالندوات والمؤتمرات المختلفة. بل وانشاء أكاديمية تدريبية متخصصة للمساهمة في رفع الكفاءات الوظيفية للعاملين بها، كأكاديمية الضرائب الماليزية.
- إنشاء أقسام مختصة بحالات التهرب الضريبي، تختص بالكشف عن الجرائم التي ترتكب للتهرب من الضريبة، والقيام بجميع الإجراءات الخاصة بالقضاء على وسائل التهرب الضريبي. وكذلك التحول من تطبيق أسلوب الضرائب المباشرة إلى تطبيق أسلوب الضرائب غير المباشرة، من أجل تقليل حوافز التهرب الضريبي.
- التوسع فى منح مفتشى الضرائب سلطات واسعة في البحث والتحري، كالضبطية القضائية.
- إعادة ترتيب أوضاع الإعفاءات الضريبية القائمة، من خلال أصدار قوانين تنص على إعفاء بعض المشروعات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمى من الضرائب لفترة محدودة، تكفي لمساعدة تلك الأنشطة للتحول نحو الاقتصاد الرسمي.
- تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم، بهدف تخفيف دوافع الانضمام للأنشطة غير الرسمية، من خلال شعور الأفراد بعدالة الضريبة وثبات مستوى الدخل بعد اقتطاع الضريبة.
- التوعية بشأن الفوائد المترتبة من دفع الضرائب، كالمزايا التي بإمكان المؤسسات غير الرسمية أن تستفيد منها فى المقابل، مثل خدمات البنية التحتية، لأن الواقع حسب OCDE بين أن المؤسسات تحترم أكثر التزاماتها الضريبية، عندما يتوفر لديها الوعي بشأن الاستعمالات المتعددة لها، والمنافع المترتبة عليها.
- تصميم برامج لتنمية الوعي الجماهيري بأخطار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى والتهرب الضريبي، وآثارهما السلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع بكافة شرائحه.

- التوسع في نظام خصم الضريبة من المنبع. فقد طبقت كوت ديفوار هذا الأسلوب بواقع ٥% تحجز من المنبع على الصناع وتجار الجملة في القطاعات غير المسجلة، وتخصم من الضريبة النهائية *(Torgler & Schneider, 2009:241)*
- تعاون السلطات الضريبية مع كافة المصالح الحكومية التي تحتفظ ببيانات ذات علاقة عن الأفراد والمؤسسات بالقطاع غير الرسمى للحصول على المعلومات المطلوبة. حيث يساعد هذا التواصل على تقدير وتحديد مستوى الالتزام، وسهولة مطابقة البيانات.
- تغيير نمط العقوبات والغرامات ليتوافق مع مستوى العقوبة الأمثل، من خلال إقرار عقوبات قاسية وغرامات مرتفعة جداً على التهرب الضريبي، مع التقليل في نفس الوقت من عمليات المراجعة الضريبية المكلفة *(محمد السقا:١٩٩٦: ٨٧)*. مع ضرورة تواؤم نظام العقوبات مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

٢- آليات إصلاح البيئة الإدارية:

تبرز أهمية إصلاح البيئة الإدارية، في أن الاقتصاد غير الرسمى يمتاز بسهولة وانخفاض تكاليف الدخول فيه. والحكومات من خلال قيامها بتبسيط الإجراءات الحكومية وإصلاح البيئة الإدارية، تستطيع أن تحقق للقطاع الرسمي الميزة ذاتها، فتزيد من جاذبيته، ومن ثم تميل الكفة لصالحه بتساوي القطاعين في سهولة وتكاليف الدخول، الأمر الذي يشجع على عملية الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. وتتمثل آليات الممارسات الهادفة لتخفيف العوائق الإدارية بـ ج.م.ع. في الآتى:

- تقليص الوثائق الإدارية إلى أقل قدر ممكن، مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.
- تخفيض تكاليف الدخول، كأسلوب من أساليب تبسيط الإجراءات الحكومية، يقلل من الاقتصاد غير الرسمى. *(Ulyssea,2010:87-96)*
- وضع تدابير على مستوى أجهزة الدولة، لخلق ثقافة منفتحة على المؤسسات وتحسين الخدمة دون زيادة أجهزة إدارية، مثل التشجيع على وضع ميثاق للخدمة العامة في مختلف الهيئات المركزية للدولة، وتعميم سياسة الشباك الواحد في منح تراخيص مزاولة النشاط.
- تقليل الاشتراطات التنظيمية اللازمة للمشروعات والأنشطة، والتنسيق المسبق بين القطاعات الحكومية.
- تعليم المهارات الفنية والسلوكية والتنظيمية غير المتوافرة في أنظمة التعليم الرسمي، وتقديم شهادات نظير المؤهلات المكتسبة في الاقتصاد غير الرسمي من طرف ما يطلق عليهم "بشيوخ الحرفة". مثل ما قامت به غانا في مجال استعمال النظام الوطني للمؤهلات. وفى دول أخرى كالبينين والسنغال والتى قامت بفتح مدارس التكوين المتخصصة لهؤلاء الشيوخ والممتهنين، بعد ساعات العمل الرسمية.*(Richry &,Arvil, 2004: 199)*

- تقديم الخدمات واستقبال طلبات الأفراد والشركات من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية، بما يضمن العدالة في تقديم الخدمات، والسرعة والجودة في تنفيذ الخدمة المطلوبة.
- تجربة الأسلوب التدريجي في تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة التي تعمل على محاولة ضم الأنشطة الخفية المشروعة الى الاقتصاد الرسمى؛ لأن العاملين بتلك الأنشطة ليسوا في وضع يمكنهم من الامتثال مباشرة لتلك التعديلات والتنظيمات.
- انتهاج سياسة تقنين البيع المتنقل، بتسجيل الباعة الجائلين مقابل رسوم زهيدة، وتزويدهم ببطاقات تعريفية، تضمن لهم مزاولة النشاط في أماكن محددة، دون ملاحقات قانونية.
- تقييم أثر القوانين على عملية الاندماج فى القطاع الرسمى. فإنشاء برامج إصلاح يجب ان تأخذ بعين الاعتبار العبء الذى يمثله القانون على الوحدات غير الرسمية، وذلك بالاستعانة باستجوابات لها علاقة بالعوامل التي تمنع من الاندماج. وكذلك إدخال تحسينات على قوانين العمل وتطوير الإجراءات الإدارية والقانونية التي تحد من أنشطة العمالة الخاصة، والأعمال المؤقتة، والتعاقدات من الباطن، وغيرها من الصور التي تسمح بازدهار الاقتصاد غير الرسمى.
- توفير قنوات اتصال مباشرة وخطوط ساخنة للإبلاغ عن المخالفات، وحالات الفساد الإداري، كالاستغلال الوظيفي والرشوة والتزوير، أو التظلم من التعقيدات الإدارية التى تضر بمصالح الأفراد والمؤسسات.
- السماح لأرباب عمل وعمال ناشطين فى القطاع غير الرسمى، بإنشاء روابط وبالتالي الانضمام إليها. وتكمن قوة هذه الآلية في أن التنظيمات الرسمية تلعب دورا هاما في توسيع نطاق وقوة القانون إلى الوحدات غير الرسمية. ومن أمثلة هذه التحالفات في إفريقيا، كنفدرالية إتحاد التجار الاثيوبيين CETU. كما تنتشر هذه التنظيمات في جنوب إفريقيا وكينيا وغانا.

٣-آليات إصلاح السياسات الاقتصادية:

يعد فشل سياسة الحكومة هو المساهم الرئيس في النمو السريع للقطاع غير الرسمى، وأن الدول التي تطبق سياسات اقتصادية خاطئة، هي أكثر عرضة لتطور كبير في الاقتصاد غير الرسمى. وأن استمرار وجود الاقتصاد غير الرسمى يعوق النمو على المدى البعيد، ويحد من القدرة التنافسية للدولة. وتتمثل أهم آليات إصلاح السياسات الاقتصادية، في الآتى:

- السماح بالتعاقد من الباطن Subcontracting، فمن خلاله يمكن للمؤسسات المتوسطة والشركات الكبيرة، أن تتعاقد مع وحدات غير رسمية، وتساهم في تطوير ادائها الاجتماعي والبيئي، من خلال تطوير نوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الوحدات غير الرسمية. ومثال ذلك برنامج STEP IN التابع لمنظمة العمل الدولية في دولة زامبيا، ويدعم هذا البرنامج تحويل الأماكن التقليدية التي تجتمع فيها الأطراف المتعاملة في الاقتصاد غير الرسمي إلى

مراكز. ويكون بإمكانهم الاجتماع مع عارضي الخدمات ليحددوا نوع ونوعية وسعر الخدمات المقدمة.*(De Gobl, 2012: 3)*

- تشجيع التحول من المدفوعات النقدية الى نظام الدفع الإلكتروني كإجراء آمن لإدارة النقدية. بالاضافى الى طرح برامج تشجع على عمليات الإدخار، وتنمية الودائع البنكية في نفس الوقت.
- طور مكتب العمل الدولي آلية لتتعريف بالقطاعات الثانوية في المناطق الريفية على وجه الخصوص، والتي تكون فيها معظم الوحدات غير رسمية. وتُمكن هذه الآلية من تحديد الأنشطة المُشكلة لسلسلة القيمة، والتي يمكن أن تكون مُجَمعة داخل المؤسسة الواحدة أو مجزأة بين مختلف الوحدات. كما يمكن أن تكون في مكان جغرافي او فى مناطق متعددة. وتضاف القيمة إلى المنتج عن طريق الدمج بين موارد مختلفة، وعندما يمر المنتج بمراحل عديدة من السلسلة تزداد قيمته، وعن طريق أخراجه بعض الأنشطة إلى الوحدات غير الرسمية أو مجموعة منها فيما يشكل العناقيد، تتمكن الوحدات غير الرسمية من أن تندمج في المسار الرسمي Pro-Poor Grouth بالاعتماد على أفضل الممارسات، وتحقق بذلك السلسلة ميزة من حيث التكلفة.
- توحيد سعر الصرف، وهو ما تم في بعض دول الاتحاد الأوروبي، فقد وجدت أن نظام سعر الصرف المزدوج يشجع على استخدام وتعزيز الأنشطة الاقتصاد غير الرسمى.
- خفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات المختلفة خاصة كثيفة العمالة، وتوفير مناخ استثماري جيد خال من معوقات الاستثمار، وتوفير قنوات لاستثمار الودائع بعوائد مجزية، مما يعمل على جذب القطاع غير الرسمي.
- مراقبة تحويل المدخرات والأموال بالعملات الأجنبية إلى الخارج، والعمل على تقليل عوائد التحويل من خلال تحسين استقرار أسعار الصرف، وفي بعض الأحيان قد يكون من الملائم فرض قيود مالية على عملية التحويل.

٤-آليات احتواء الأنشطة غير المشروعة:

- إعادة النظر في الفوارق بين الأجور، بحيث لا تكون كبيرة بين القطاع الرسمي وغير الرسمى، للتقليل من حجم الإغراء بالانتقال من قطاع إلى آخر. فالأفراد غالباً يلتحقون بالاقتصاد غير الرسمى لتأمين لقمة العيش، أو لتحسين مستواهم المعيشي.
- التوسع في البحث العلمي لدراسة الظواهر المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة، وتحليلها وتقويمها وتحديد آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم اقتراح أساليب مكافحتها والوقاية منها.
- تأسيس إدارات متخصصة بمكافحة الجرائم والأنشطة الاقتصادية الخفية والوقاية منها، هذه الإدارات المتخصصة تتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديها إلمام كاف بالمسائل الاقتصادية والمالية والقانونية، للتعامل بنجاح مع قضايا هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية.

- تعبئة الشعور الوطني والديني والأخلاقي لدى المواطن، وتنمية شعوره بالواجب، وليصبح قادراً على اتخاذ موقف مضاد للنشاط غير المشروع.
- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة والجرائم الاقتصادية، وتدعيم سبل التعاون الإقليمي والدولي في هذه المجالات.

ثالثا: آفاق الدراسة المستقبلية

فى ضوء نتائج الدراسة، فان الباحثين يعرضون العديد من الموضوعات البحثية المقترحة والتى فى الامكان القيام بها، منها ما يلى:

١- لما تبين وجود ادوارا ايجابية مهمة يؤديها الاقتصاد غير الرسمى وخاصة فى الدول النامية، فهل يحتاج الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع بالفعل الى الاندماج فى الاقتصاد الرسمى ام يترك وشأنه ويتم تقنينه ؟

٢- على الرغم من وجود العديد من الطرق المستخدمة فى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى ، الا ان اوجه الانتقاد توجه اليها جميعا بدون استثناء، ومن ثم فان الباب لا يزال مفتوحا امام الباحثين لاقتراح طرق جديدة أفضل للتقديرمن الطرق الحالية او تطوير الطرق الحالية للتغلب على اوجه القصور التى تشوبها.

٣- اقتراح آليات لدمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، فى ضوء تجارب الدول التى استطاعت السيطرة الى حد كبير على انشطة الاقتصاد غير الرسمى.

٤- دراسة العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى وظاهرة الاقتصاد غير الرسمى فى ج.م.ع.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية

أحمد حسين الهيتي، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والاثار– دراسة في مجموعة من البلدان المختارة من ١٩٨٩– ٢٠٠٨**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٨١، ٢٠١٠.

ادارة البحوث والتطوير، **الشمول المالي أداة رئيسية للتحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي**، تقرير الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية ، بيروت، ٢٤ ابريل ٢٠١٨.

أروى عبدالله، **الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩.

المجالس القومية المتخصصة، **الاقتصاد الموازى**، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤– ١٩٨٩، المجلد الثالث، القاهرة، ١٩٩٠.

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، **أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمى فى مصر**، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورشة عمل بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١.

إيهاب يسري كمال، **الاقتصاد الخفي: دراسة مقارنة بين مصر وبعض الدول الأوروبية مع إشارة خاصة إلى ايطاليا**، رسالة ماجستير فى الدراسات الاوروميتوسطية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

برحمون حياة، **الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية– دارسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر، ٢٠١٠.

بريشى عبد الكريم، **الاقتصاد غير الرسمى بين الطرح النظرى والواقع العملى**، ملتقى وطنى بعنوان "حول الاقتصاد غير الرسمى فى الجزائر– الآثار وسبل الترويض، والمنعقد بجامعة سعيدة، خلال الفترة من ٢٠–٢١ نوفمبر ٢٠٠٧.

بن توتة قندز، ومحمد راتول، **متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الالكتروني في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر**، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC، المجلد ٦، العدد الصادر فى ١٠ ديسمير ٢٠١٨.

بن يوشو فتحى، **جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمى**، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، جامعة تلمسان، ٢٠٠٨.

بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمى فى الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازى**، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، المدرسة الدكترالية فى الاقتصاد وادارة الاعمال، الجزائر، ٢٠١٤.

جمال ابراهيم حسن، **حجم الاقتصاد السري في مصر من خلال الأسباب والمؤشرات– دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦– ٢٠٠٠**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ٢٠٠٥.

حامد داخل المطيري، **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع دراسة تطبيقية على المملكة السعودية**، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد، جامعة أم القرى، ٢٠١٢.

حمدى أحمد، **واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع:** محاضرة بمنظمة العمل العربية، فى الفترة من ٢٠–٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

حيان احمد سلمان، **الاقتصاد الخفى**، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد السابع، ٢٠٠٦.

خالد علي الزايدي، **محددات الاقتصاد الخفى فى ليبيا**، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب، ليبيا، مايو ٢٠١٧.

رامى متولى القاضى، **ظاهرة الباعة الجائلين والاسواق العشوائية فى الشارع المصرى**، رسالة دكتوراة ، كلية الشرطة، ٢٠١٣.

رشيدة حمودي، **إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٢.

-------- ، **إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة**، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩.

رضا حمانى، ومراد زايد، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمى باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة– حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٧**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادى، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثانى، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

رمضان صديق محمد، **القطاع غير الرسمى وسبل ادماجه فى الاقتصاد الرسمى مع اشارة خاصة لمصر**، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة حلوان، كلية الحقوق، العدد التاسع، يوليو/ ديسمبر ٢٠٠٣.

زينب قرفي، وفاطمة الزهراء لعموري، **الاقتصاد الخفى وآثاره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٤ – ٢٠١٤**، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية، جامعة العربى التبسى، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٦.

سامي بوصيدة، **الاقتصاد الخفي في تونس**، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ITCEQ ، ورقة عمل، مذكرات وتحاليل المعهد، العدد ٥٧، ديسمبر ٢٠١٩.

سعاد عثمان، **المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمي عالمياً ومحلياً**، التقرير الأول لدراسة القطاع غير الرسمي فى مدينة القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

شهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد: العراق حالة دراسية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد ٥، العدد ١٠، ٢٠١٣.

صفوت عبدالسلام، **الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظللى: المفاهيم، المكونات، الاسباب**، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

عبد الحكيم مصطفى، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

عفيف عزة، **الإصلاح الضريبي كآلية لدمج الإقتصاد غير الرسمي– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٧.

عقون سعاد، والعيهار فلة، **مبادرات الجماعات المحلية لبلدان إفريقيا– جنوب الصحراء: اتجاه الاقتصاد غير الرسمي**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٩، ٢٠١٩.

علي بودلال، **الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر– دراسة قياسية**، مجلة علوم إنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، ٢٠٠٨.

------- ، **تقييم كلى للاقتصاد غير الرسمى فى الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفى**، رسالة دكتوراة فى العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،٢٠١٠ .

علي لطرش، **محاسبة عناصر الإنتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١.

عمر احمد صبرى، **فاعلية العقوبات في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للحد من الاقتصاد الخفي في مصر**، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، المجلد الثالث، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، يونيه ٢٠١٤.

عمر مفتاح الساعدى، أنور عبد الكريم البصير، **اقتصاد الظل ومظاهر وجوده فى الاقتصاد الليبى**، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٣٧، يونية ٢٠١٣.

قارة ملاك، **التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى: تحليل ومقارنة بعض التجارب**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتورى قسطنطينة، الجزائر، العدد٣٢، ديسمبر ٢٠٠٩.

------ ، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض تجارب المكسيك، تونس، السنغال**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتورى ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠١٠.

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، **الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا**، متابعة توصيات الدورة السادسة، وثيقة رقم ١٥٥٣ LSAC-EXP-5-SA، أديس أبابا، إثيوبيا، المنعقدة خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر- ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩.

لجنة تنمية الملكية الفكرية، **دارسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي**، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جينيف، مايو ٢٠١٣.

ليلى حامد المطيري، **أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، بحث لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية ادارة أعمال، جامعة الملك سعود،٢٠١٤.

ماجد ابو النجا الشرقاوى، **نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمى فى جمهورية مصر العربية**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، المجلد ١٠٩، العدد ٥٢٩- ٥٣٠، ابريل ٢٠١٨.

ماجد عبد العظيم حسن، **الاقتصاد الموازى فى مصر فى الفترة من ٢٠١١- ٢٠١ وآليات توظيفه فى خطط التنمية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة بورسعيد، العدد١، ٢٠١٧.

محمد إبراهيم السقا، **الاقتصاد الخفي في مصر**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٩٦.

محمود عبد الحافظ ، **الإقتصاد غير الرسمي في مصر: الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس- كلية التجارة، العدد الرابع، ٢٠١٤.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **الاقتصاد غير الرسمى فى ليبيا**، دراسة لصالح مصلحة الاحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٣.

مركز المشروعات الدولية الخاصة، **سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدى**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية، واشنطن، ٢٠١٧.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **الاقتصاد غير الرسمى فى ليبيا**، دراسة لصالح مصلحة الاحصاء والتعداد، طرابلس ، ليبيا، ٢٠١٣.

معهد التخطيط القومى، **الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٧٥ يوليو ٢٠١٦، نشرة الأنشطة البحثية، العدد١١، الصادر فى ٢٧ مارس ٢٠١٧.

نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر ١٩٨٠– ٢٠١٤**، رسالة دكتوراة فى العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ٢٠١٨.

نسرين عثمان أحمد، **دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان: دراسة حالة محلية بورتسودان للفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٣**، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمى، ٢٠١٦.

نسرين عبد الحميد، **الاقتصاد الخفى**، دار الوفاء لدنيا الطباعة، ٢٠٠٧.

نسرين محمد أحمد، **الأقتصاد الخفى وآثاره على إقتصاديات الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة البحر الأحمر، السودان،٢٠١١.

هاجر الزبير عبد المجيد، **القطاع غير المنظم وأثره علي الاقتصاد السوداني– دراسة حالة محلية كرري**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٠.

هيرناندو دي سوتو، **القطاع غير الرسمي في البيرو**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٥.

وائل نورة، **الإقتصاد الغير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة المشروعات الدولية الخاصة، مصر، العدد ١٤، ٢٠٠٧.

وليد عيد مصطفى، **الاقتصاد الخفى: قياسه وأثره على النمو الاقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية**، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة اسيوط، ٢٠١٧.

ثانيا: مراجع باللغة الاجنبية

Adeyefa Samson, Oluwoyo T. & Audu P.,**Financial Inclusion in Nigeria Shadow Economy: Strategic Issues and Options**, Proceedings of 98th IASTEM International Conference, Ottawa, Canada, 27th–28th December. 2017, PP. 10-15.

Anna Katrechka, **The Effect of the Shadow Economy on Social Development**, University of Gothenburg, 2014.

Ahmed Magdy Abd El Aziz, **Estimating the Size of the Shadow Economy in Nine MENA Countries and Analayzing its Impact on Egypt Major Macroeconomic Indicators during the period 2000- 2017**, A Dissertation

of Doctorate of Business Administration (DBA), Arab Academy for Science,Technology, and Maritime Transport, 2019.

A.T. Kearney & F. Schneider, **The Shadow Economy in Europe**, A.T. Kearney, Inc., 2013.

Bagachwa & Naho, **Estimating the Second Economy in Tanzania**, World Development, Vol., 23, No. 8, 1995.

Bajada Christopher & Friedrich Schneider, **Size, Causes and Consequences of the Underground Economy: An International Perspective**, 2005.

Bhattacharyya, D. K., **On the Economic Rationale of Estimating the Hidden Economy**, The Economic Journal, Vol., 109, No.456, 1999.

Bruno Lutier, **L, economie informelle dans le tiers monde**, Edition la Decouverte, Paris, 2004.

Centre International de Formation, **Transition ver l'économie Informelle**, Forum Mondial de Partage des Connaissances, Bureau International du Travaille, 2015. sur site www. ilo.org/ wcms _ 456554 consulté le 30/10/2019.

Charmes Jacques, **Une Revue Critique Des Concepts Definition et Recherché Sur Secteur Informel**, OCDE, 1999.

David Duane Kay, **The Relationship between Formal and Informal Economy in South Africa** , Graduate College of the University of Illinois at Urbana–Champaign, 2011.

Dilip K., Bhattacharyya, **On the Economic Rationale of Estimating the Hidden Economy**,the Economic Journal, Vol.109.No.456,1999,pp.348-359.

Dreyer, David Lassen, **Ethic Divisions: Trust and the Size of the Informal Sector**, Journal of Economics Behavior and Organization, Vol. 63, 2007.

Edgar L. Fiege, **How Big is the Irregular Economy Challenge?** Journal of Economic Affairs, Nov. /Dec. 1997, pp. 3-15.

Edgar L. Feige & Ivica urban: **Measuring Underground, Non– Observed , Unrecorded Economics in Transition Countries: Can We Trust GDP?** Journal of Comparative Economics, No. 35, 2003, P. 291.

Frey, Bruno S. & Hannemann, **The Hidden Economy as An Unobserved Variable**, European Economic Review, Vol. 26, No.1, 1984.

Friedrich Schneider & Dominik Enste, **The Growth of the Underground Economy**, Journal of the International Monetary Fund, A Series of Economic Issues, the Arabic section, Washington, March, 2002.

----------, **The Show Economy of 145 Countries all over the world – Estimation Results over the Period 1999 to 2003** , Cambridge University Enste, 2003.

Friedrich Schneider,**The Size of the Shadow Economy for 25 Transition Countries over 1999 to 2007**, 2009.

Friedrich Schneider& D.Enste,**Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences**, Journal of Economic Literature. Vol. 38, No.1, 2000.

Gerrhani Klarit, **Informal Sector in Developed and Less Developed Countries**, Tinbren Institute Discussion Paper, No. Ti 1999 – 08312, Amsterdam.

Humphumba Shumba, **Financial Inclusion of the Informal Sector as An Economic Growth in Zimbabwe**, Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, Master Degree of Business Administration, Nov. 2016.

Johnson Kaufmann, D. & Zoido –Lobaton, P., **Regulatory Discretion and the Unofficial Economy**, American Economic Review, Vol. 88, No. 2, 1998.

MasterCard Center, **Reducing the Shadow Economy through Electronic Payments**, MasterCard Center for Inclusive Growth, 2014.

Mead D.C, & C. Morisson, **The Informal Sector Elephant**, World Development, 1996.

Miriela G., L.Carolina & Lennie Pau, **The Shadow Economy in the Netherlands Antilles**, Central Bank of the Netherlands, Jun. 2007.

Mirus, Roger & Smith, R., **Underground Economy**, Candian Business Review, Vol. 21, 1994.

Mogensen, Gunnar; Kvist, Hans; Körmendi, Eszter & Soren Pedersen,**The Shadow Economy in Denmark 1994:Measurement and Results**,Study No.3, Copenhagen, The Rockwool Foundation Research Unit, 1995.

Nevine Essam Elsherif, **Financial Inclusion, Shadow Economy and Financial Stability: Evidence from Emerging Economies Master of Science in Finance**, School of Business- The American University in Cairo, June 2018.

Sorin-Daniel, **Impact of Underground Economy upon Romanian Economy**, Ph.D, Faculty of Management Marketing, University of Pitesti, 2013.

Stepheno Aro- Gordou, **Towards Uncovering Informal Enterprises for Financial Inclusion**, International Review Research in Emerging Markets and Global Economy,No. 4, Vol. 1, 2014.

Subika Farazi, **Informal Firms and Financial Inclusion**, Journal of International Commerce Economics and Policy, Vol. 5, No. 3, 2014.

Thomas Jim, **Qualifying the Black Economy Measurement: Without Theory Yet Again**, The Economic Journal, Vol. 109, No. 456, 1999.

Torgler & Schneider, **The Impact of Tax Moral and Institutional Quality on the Shadow Economy**, Journal of Economic Psychology, No. 30, 2009.

Ulyssea Gabriel, **Regulation of Entry Market, Labor Institutions and The Informal Sector**, Journal of Development Economics, No. 91, 2010.

Vito Tanzi, **The Underground Economy in the United States: Annual Estimates (1930– 1980)**, IMF, STAFF, Paper 33, 1983, pp. 283 -305.

Vito Tanzy, **The Underground Economy in the United States: Estimations and Implications**, Banka National Review, No. 135, December 1980.

Wedderburn, Chantal, **The Impact of the Informal Economy on GDP Growth in Latin America**, Master of Science, Florida Atlantic University, 2009.

www.alwatanvoice.com

Zeljko Lovrincevic, Zdravko Maric & Davor M., **Maastricht Criteria and the Inclusion of Underground Economy: the Case of Croatia**, Economic Trends and Economic Policy, No. 106, 2006, pp. 28- 66.